

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ١٠

الأربعاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك . . . . . (سلوفاكيا)

وأود أن أرحب بموضوع الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، ”محرورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“. إن تلك أهداف بالغة الأهمية ستتطلب كل ما أوتينا من عزم كقادة مسؤولين من أجل تحقيقها، لا سيما عندما نرى عقبات ماثلة أمامنا. في الواقع، فإن الناس في جميع أنحاء العالم لا تزال تعاني من الآثار القاسية للحرب والفقر وعدم المساواة والظلم. والتوترات بشأن الهوية الثقافية والدينية آخذة في التزايد، حتى داخل المجتمعات المفتوحة والمتسامحة تقليدياً. وتلحق الكوارث الطبيعية أضراراً متزايدة كل موسم. وتتسبب الهجمات الإرهابية في زيادة تعميق الشعور بانعدام الأمن.

وحتى إن كان هناك قدر من التصورات بأن الأمم المتحدة لم تتعامل بشكل جيد مع تعدد وتعقد الأزمات الجديدة الراهنة، فمن الواضح أنه لا يوجد مسار يخدمنا بشكل أفضل من مسار تعددية الأطراف في إيجاد الحلول الممكنة للتحديات العالمية الراهنة. إن نجاحنا يتمثل الآن أكثر من أي وقت مضى في بناء نظام دولي قائم على القواعد - أي سيادة القانون على الصعيد

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيانغ (غابون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٥

خطاب السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليقيه رئيس رومانيا.

اصطحب السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس يوهانس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بالإعراب عن التعازي لشعب المكسيك في أعقاب زلزال يوم ١٩ أيلول/سبتمبر.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1729405 (A)



لا يمكننا أن نغفل الدور الداعم للاستقرار الذي تقوم به الأمم المتحدة في تحديد الخطوط العريضة للعلاقات الدولية المعاصرة. ولهذا السبب، يجب أن تظل جهودنا الرامية إلى تحسين فعالية الأمم المتحدة قوية. وفي نهاية المطاف، أيا كان شكل إصلاح مجلس الأمن في المستقبل، فإننا بحاجة إلى أن تملك الأمم المتحدة قدرات قوية لتخطيط السياسات وأن تكون قادرة على طرح رؤى فيما يخص السلام والرفاه العالميين، تتجاوز الأزمات الحالية.

وتؤيد رومانيا تركيز الأمين العام على إنشاء هيكل مؤسسي متكامل لدعم اتباع نهج كلي في إدارة الأزمات. كما أننا نؤيد بقوة تحديث وزيادة فعالية عمليات السلام. ونؤيد الأمين العام في جهوده الرامية إلى إجراء إصلاح حقيقي يركز على ثلاث أولويات هي: منع نشوب النزاعات والتنمية المستدامة والإصلاح الإداري، بما في ذلك إعادة تشكيل الأمانة العامة لجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة.

ويرحب بلدي أيضا بإصلاح هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فضلا عن الخطوات التي تتخذها الأمم المتحدة لجعل مكافحة الإرهاب عنصرا رئيسيا في خططها لمنع نشوب النزاعات. ولأنه ليس بوسع أي بلد مكافحة هذه الآفة الرهيبة بمفرده، فإننا على ثقة بأن مكتب مكافحة الإرهاب المنشأ حديثا سيزيد من فعاليتنا في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وفي هذا الصدد، تظل رومانيا ملتزمة بالمبادرة المشتركة، التي تمت صياغتها مع إسبانيا، والمتعلقة بإمكانية إنشاء محكمة دولية لمكافحة الإرهاب في المستقبل.

نتوقع أيضا أن تزيد الأمم المتحدة مساهمتها في الجهود العالمية المبذولة في مجال الهجرة الدولية، بما في ذلك في معالجة مشكلة المنابع الرئيسية لها. ويجدوننا الأمل في المتابعة المتسقة لإعلان نيويورك. وأنا أرى أن من الأهمية بمكان كفالة أن يشمل الاتفاق العالمي المتعلق بالهجرة، الذي ستبدأ المفاوضات عليه

الدولي. ولا بد من تزويد الأمم المتحدة بالأدوات الأساسية للأداء كمنظمة كفؤة تعبر عن إرادة دولها الأعضاء وتحظى بثقة جميع سكان الكوكب. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء، زيادة التزامنا تجاه المنظمة.

إن تنمية السلام والحفاظ عليه لا تستلزم استجابة سريعة ومناسبة للأزمات فحسب، بل وفهم للأسباب الجذرية للنزاعات وانعدام الأمن، التي نادرا ما تنشأ عن مصدر واحد. وفي الوقت نفسه، فإن جدول أعمال الأمم المتحدة لا يقتصر على النزاعات والأزمات، بل يشمل أيضا التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان.

ويتعلق الأمر بالأمل وتوفير حياة كريمة للجميع، وهو ما يمثل الأساس الوحيد الذي يمكن أن نبنى عليه كوكبا سالما ومستداما. ويشكل العمل المتعلق بالتعليم وضمان الرخاء لشعوبنا أنجع السبل لمنع عدم الاستقرار والأزمات. ويتعين أن يظل التركيز في عملنا على الإنسان الهدف النهائي بالنسبة لنا. فكيف يمكننا تحقيق ذلك الهدف؟

علينا أن نحرز تقدما في تنفيذ الخطة الطموحة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك في مجال منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وكذلك فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. وقد صاغت رومانيا السياسات الإنمائية الأساسية التي سيكون لها أثر حقيقي على المضي قدما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد اخترنا أن نُشرك جميع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية في هذه العملية. وبغرض عرض تجربتنا في تنسيق العملية الوطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ولمناقشة التقدم الذي أحرزناه، ستقدم رومانيا استعراضها الوطني الطوعي أثناء اجتماع "المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة" المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠١٨.

تكلم هذا المسعى بالنجاح، فستشرف بالعمل بمزيد من الحد من أجل النهوض بمشاريعنا المشتركة والمنظمة ككل.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس رومانيا على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ملاوي.

اصطحب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس موثاريكا (تكلم بالإنكليزية):** إن القضية التي تجتمعنا معاً تتمثل في أننا بشرية واحدة على كوكب واحد. هذا هو الرابط الذي يجمع بيننا كافة، وجميع خلافاتنا ومصالحنا الوطنية ثانوية بالنسبة إلى هذه القضية الرئيسية.

لقد أنشئت الأمم المتحدة للحفاظ على الجنس البشري وحقوقه الإنسانية، وما ينطوي عليه من إمكانات. فنحن هنا من أجل حماية الناس ووجودهم وحقوقهم. ونحن هنا للتأكد من أن إمكانات جميع الناس وفي كل مكان تتطور بالكامل فتصبح مدعاة للأمل. ومن واجبنا المقدس، كجيل، اتخاذ الإجراءات التي تتيح توليد الأمل للأجيال المقبلة.

لذلك، من المناسب أن نجتمع هذا العام للتفكير في التركيز على الناس. بالنسبة إلى أفريقيا، ينبغي أن نركز على الاستثمار في الناس إذا أريد تحقيق الإمكانات الكاملة للشعوب الأفريقية.

قريباً، جميع جوانب الهجرة الدولية، مما سيكون مفيداً لكل من المهاجرين والمجتمعات المضيفة.

كما نؤيد تعزيز البعد المتعلق بحقوق الإنسان في جميع مجالات أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة. ولهذا السبب، أرحب بمبادرة الأمين العام "الحقوق أولاً"، التي تهدف إلى تعميم مراعاة سياسات حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة.

في وقت سابق من هذا اليوم، سعدت بتنظيم مناقشة بشأن موضوع هام للغاية، هو: تسخير الثقيف من أجل السلام. فلا يمكن أن نترك مسألة استخدام المخاوف المتعلقة بالهوية ونموذج "نحن مقابل الآخرين" بلا إجابة. وفي سياق تزايد العنف والتضليل، فإن رومانيا مقتنعة بأنه لا يمكن التصدي للتيارات المتطرفة التي يوجهها شبابنا اليوم إلا من خلال التعليم الجيد.

وفي الوقت نفسه، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء التطورات الأمنية في منطقتنا والمناطق المحيطة بنا. ويظل حزام النزاعات التي طال أمدتها حول البحر الأسود يشكل تهديداً خطيراً. ولا نزال نشهد اتخاذ إجراءات تزدري مبادئ وقواعد القانون الدولي. وانتشار النزاعات التي طال أمدتها في منطقتنا يمثل عقبة أمام التعاون الإقليمي وقد تسبب في هبوط الثقة المتبادلة إلى مستويات متدنية للغاية تاريخياً. ولذلك السبب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بنشاط ويحفز التعاون وتدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي وأن يتصدى للنزاعات بحسم.

وما فتئت رومانيا تؤكد على أهمية تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتحقيقاً لتلك الغاية، بادرنا بتقديم قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥) بصفتنا عضواً غير دائم في المجلس في ذلك الوقت. وسيكون من دواعي فخر رومانيا أن تسهم مرة أخرى في عمل مجلس الأمن. ويرتبط مسعانا لشغل مقعد غير دائم خلال فترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ بانخراطنا الصادق في دعم جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن والتزامنا الدائم بتحقيق السلام والتنمية والعدالة. وإذا

الفرصة أمام الفتيات للنمو والنضوج والاختيار المستنير بشأن التعليم والحياة في المستقبل، بما يوفر لهن الحماية القانونية في هذا الصدد. لذلك، فإنني فخور بتكرار التزام حكومتي بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من أجل الحد من ضعف النساء والفتيات المراهقات أمام أعمال العنف وجميع أشكال سوء المعاملة.

وتتمثل ففة أخرى بالغة الأهمية في سياق التركيز على الناس في الشباب. فتمكين الشباب هو وسيلة لتحقيق الإدماج. ووفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية الأفريقية لعام ٢٠١٥، فإن أفريقيا تسجل أسرع معدلات الزيادة السكانية وتضم أكبر نسبة من السكان الشباب في العالم. ولوضع الشباب في بؤرة الاهتمام كما يستحقون، فإن الاتحاد الأفريقي وافق في عام ٢٠١٥ على تسمية سنة ٢٠١٧ بسنة الشباب. وهذه هي السنة التي نركز فيها على الاستثمار في الشباب.

ويشرف ملاوي أن تكون جزءاً من مهمة تمكين الشباب. فقد اتخذنا التدابير الحاسمة التي تشمل توفير التعليم التقني والمهني للشباب الذين لم تتسن لهم فرصة الالتحاق بالجامعات. وفي الوقت نفسه، نعمل أيضاً على زيادة الحصول على التعليم العالي. وثمة ففة أخرى تحتاج إلى الاهتمام هي المعوقون. إن ملاوي تعكف على مراجعة سياساتها واستراتيجياتها في مجالات التعليم والصحة والتجارة، من أجل تعزيز الإدماج الفعال للأشخاص ذوي الإعاقة. كما خطونا خطوات واسعة في الجهود الرامية إلى القضاء على الحملات الآثمة واللاعقلانية التي تُشنّ على الأشخاص المصابين بالمهق. وكان هناك كانت فيه تلك الهجمات متفشية في بعض أنحاء البلد. ويسرني أن أبلغكم بأنه لم تقع أي هجمات جديدة في الأشهر الستة الماضية.

وملاوي ملتزمة بالتنمية الشاملة للجميع. لكننا ندرك بأن غالبية مواطنينا لا يزالون يعتمدون على الزراعة في معيشتهم. بيد أن الزراعة قطاع صعب، بالنظر إلى التقلبات المناخية الحالية

وينبغي للقضاء على الفقر والسعي إلى تحقيق الرخاء في جميع أنحاء العالم أن يستندا إلى زيادة إمكانات الناس الذين نسعى لدعمهم. والتنمية لا يمكنها أن تتحقق لأي شعب وتحظى بالنجاح ما لم تكن مدفوعة من الداخل. ولا يستطيع المجتمع البشري أن ينطلق اقتصادياً دون تمكين شعبه من دفع عجلة خطة التنمية الخاصة به. لهذا السبب، أشدد على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري.

ومع ذلك، فالنتيجة الحتمية هي أن أي جهود ترمي إلى الاستثمار في الناس وإذكاء إمكاناتهم تحتاج إلى تعاوننا كأ أسرة عالمية؛ ومن هنا تأتي مناشدتنا للعمل المتضافر من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفي الواقع من جانب العديد من الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية على الصعيد العالمي. إن اعتماد الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يعبر عن عزمنا العالمي على التصدي لأشد التحديات إلحاحاً في العالم بروح من التعاون البشري المستدام. ووحدتنا بين الدول أمر حتمي لأننا نحقق المزيد عندما نكون متحدين ومتعاونين. ورفاه المجتمع العالمي يكون أكثر تأكيداً عندما نعمل في شراكات من أجل التنمية. وفي الوقت نفسه، نحن نحقق المزيد داخل دولنا عندما نشرك جميع قطاعات المجتمع.

وتبين الإحصاءات المقدمة من الأمم المتحدة والبنك الدولي أن هناك علاقة بين إدراج المرأة وتمكينها، من ناحية، والنمو الاقتصادي والتنمية، من ناحية أخرى. فإشراك المرأة وتمكينها يبدآن بالتركيز على الطفلة. ونحن بحاجة إلى التخلص من الزواج المبكر. وفي الواقع، يسرني أن أشير إلى الانخفاض في نسبة الزواج المبكر على الصعيد العالمي من ٣٦ في المائة إلى ٢٦ في المائة في غضون سنتين منذ عام ٢٠١٥.

وملاوي فخورة بأن تكون جزءاً من هذا الإنجاز. ومن بين مبادرات أخرى، فإن حكومة بلدي قد سنت قانوناً لمكافحة الزواج دون سن ١٨ عاماً. وبموجب هذا القانون، تتيح ملاوي

نؤكد من جديد التزامنا بالوقوف ضد جميع أشكال الإرهاب. ونعرب عن تضامنا مع ضحايا الاتجار بالبشر والمهجرة القسرية، أينما كانوا.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة السلام. إن السلام شرط أساسي للتنمية. ونحن، بوصفنا بلداً، نؤمن بالسلام كشرط ضروري لوجود البشر. لهذا السبب، ما فتئت ملاوي تنشط في عمليات حفظ السلام وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. واليوم، تؤكد ملاوي مجدداً تعهداتها بمواصلة العمل كمبعوثة للسلام. ونحن نعتقد أن ذلك واجب علينا تجاه البشرية. ونعتقد أننا بحماية جيراننا، نحمي أنفسنا.

وبالرغم من أننا جميعاً نسعى إلى السلام بوصفه شرطاً ضرورياً للوجود، ما زلنا نواجه أيضاً خطر الأسلحة النووية. فالأسلحة النووية تهديد وجودي للبشرية ومصدر قلق لنا جميعاً. ومن المفارقات أنه حتى الدول التي تمتلك الأسلحة النووية تشعر بالقلق إزاء هذه التهديدات. إن فكرة تكديس الأسلحة النووية تشكك في حكمة البشرية. وأود أن أعرب عن رفض حكومتي القاطع لانتشار تكنولوجيا القذائف التسيارية، وهو أمر لا ينبغي لأي دولة عضو في الأمم المتحدة التغاضي عنه بأي شكل من الأشكال. ولا يوجد بلد أصغر من أن يسهم في برنامج السلام في العالم. ولا توجد قارة أفقر من أن تكون جزءاً من برنامج السلام العالمي.

إن ملاوي تؤيد بقوة الموقف الأفريقي المؤيد للتمثيل الكامل لقارتنا في مجلس الأمن. ولا تستطيع الأمم المتحدة الادعاء بريادتها في مجال الديمقراطية بينما تهمش تمثيل ١,٢ بليون شخص في أفريقيا. كيف يمكننا أن ندعي الوحدة مع من نقوم باستبعادهم؟ ويجب انضمام أفريقيا إلى طاولة الحوار العالمية. إن أفريقيا الصاعدة دائماً على استعداد للاضطلاع بدورها في المجتمع العالمي، وملاوي ستظل طرفاً فاعلاً عالمياً.

التي تؤثر على أجزاء كثيرة من العالم. وهكذا، تعمل ملاوي على تنفيذ برامج للحماية الاجتماعية تهدف إلى التخفيف على الفئات الضعيفة في مجتمعنا. وتشمل تداويرنا برامج التحويلات النقدية، والغذاء مقابل العمل، وبرامج التغذية في المدارس، وبرنامج إعانات الدخل الزراعي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للشركاء المتعاونين، بما في ذلك الأمم المتحدة، على مواصلة تقديم دعمهم التقني وغيره من أجل نجاح هذه البرامج.

وبينما نفكر في التركيز على الناس، من الأهمية بمكان أن نولي اهتماماً وثيقاً للمسائل التي تؤثر على أشد مواطنينا ضعفاً. وتغير المناخ يتصدر القائمة. فبالنسبة إلى الاقتصاد الذي يعتمد على الزراعة - مثل ملاوي، حيث ٨٥ في المائة من السكان يعيشون في المجتمعات الزراعية - يشكل فشل المحاصيل مأساة على الدوام. وخلال العامين الماضيين، عانت ملاوي من تناوب الأمطار الغزيرة والفيضانات والجفاف، مما أدى إلى فقدان المحاصيل والجوع. والمعاناة التي يسببها تغير المناخ تتجلى في كل مكان؛ فهي معاناة حقيقية. والسكان الذين يعانون من هذه المأساة ليسوا أرقاماً وإحصاءات فحسب، وإنما هم بشر حقيقيون. ويجب علينا جميعاً أن نشعر بالحاجة الملحة إلى القيام جماعياً بإدارة مواردنا الطبيعية المستدامة. ويجب أن نتذكر بأنه إذا هلك هذا الكوكب، فإننا جميعاً نهلك معه. وهذه المسألة تتطلب أن نتحمل مسؤولية جماعية. لذلك، أناشد جميع الدول الأعضاء النظر في الاستراتيجيات وسبل التعاون التي تمكننا من التكيف مع المناخ الذي يتغير بسرعة.

وإلى جانب تغير المناخ، يواجه عالمنا أيضاً بصورة جماعية خطر الإرهاب. فأعمال الإرهاب والصراعات تعوق التقدم وتجعل العالم يعيش في حالة من الخوف. وأي شيء يسبب حالة الخوف التي يعيشها البشر هو شر يجب محاربه. وتعرب ملاوي عن تضامنها مع ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم. ونحن

تجمعنا هنا لتحقيق عالم أكثر عدلا واستقرارا معا: وهي التنمية، والسلام، والأمن، والقانون الدولي.

إن موضوع مناقشتنا، "محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام"، يناسبنا جميعا لأن علة وجود كل دولة هي كفالة رفاه شعبها من خلال السبل والوسائل التي يختارها. وبالنسبة لمدغشقر، فإن الخيار واضح وجلي. ولقد وضعنا الإنسان ونواصل وضعه في صميم شواغلنا. ولذلك فإننا نرحب بأهمية موضوع هذا العام، ويسعدني أن أشاطر أعضاء الجمعية ما قمنا به ونسعى إلى القيام به في مدغشقر منذ عام ٢٠١٤ لتوفير حياة أفضل وحياة كريمة للشعب الملغاشي.

إن التحديات التي كانت تنتظرني في ٢٠١٤ - حينما انتخبني الشعب الملغاشي لأتولى زمام مصيره في أعقاب أزمنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي استمرت لخمس سنوات - كانت هائلة. إذ أنهكت الجزاءات الدولية المفروضة البلد والشعب على مدى خمس سنوات، الأمر الذي أدى إلى تفاقم معدل الفقر وأثر على ٩٢ في المائة من السكان وأفضى إلى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. والنتيجة المنطقية للأزمة هي عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي واقتصاد هش، ناهيك عن الفساد وانعدام الأمن.

لكننا كنفنا الجهود للتصدي لتلك التحديات. وكنا مقتنعين بأنه لا داعي لأن تظل مدغشقر فقيرة، مع ما تنطوي عليه من إمكانات وشعبها، أكثر من ٥٠ في المائة منه من النساء وأكثر من ٦١,٣ في المائة منه دون سن ٢٥ عاما. وإذا قدم كل شخص مساهمته الحاسمة، أعتقد حقا - وأنا متفائل - في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار الوطني الذي سيؤدي إلى تجدد النمو. وستمكن هذه الركائز الثلاث دولتنا من توطيد نهج يكون محوره الأشخاص. وفي الواقع، شأني شأن العديد من القادة والمسؤولين الرفيعي المستوى الحاضرين في هذه القاعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ملاوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هيري مارسيل راجاوناريمامبيانينا راکوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مدغشقر.

اصطُحِب السيد هيري مارسيل راجاوناريمامبيانينا راکوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارسيل راجاوناريمامبيانينا راکوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس راجاوناريمامبيانينا راکوتواريمانانا (تكلم بالفرنسية): من دواعي الفخر والشرف العظيم أن أحاطب الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين لا بصفتي رئيس جمهورية مدغشقر فحسب، بالنيابة عن الشعب الملغاشي، بل أيضا بصفتي رئيس السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والرئيس الحالي لمؤتمر القمة للفرنكوفونية.

أود في البداية أن أرحب بانتخاب السيد ميروسلاف لايتشاك رئيسا للجمعية، وأن أتقدم إليه بخالص تهاني الحارة. إن مدغشقر، التي تجلس بجواره نائبا لرئيس الجمعية، التي تجمع ١٩٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة، والتي استضافت مؤتمر قمة الفرانكوفونية السادس عشر في ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، لا يمكن إلا أن تتشاطر القيم والمثل العليا التي

أفريقيا والجنوب الأفريقي ومؤتمر قمة الفرنكوفونية الذي نتولى رئاسته حالياً.

وفي هذا العام، نعتزم تنفيذ مشاريع بما في ذلك إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في مجالين، بناء مدن رقمية رائدة وتسريع عملية تحولنا في مجال الطاقة وتعزيز البنية التحتية الأساسية من أجل تحسين التعليم والصحة العامة. وفي القطاع الاجتماعي، أيضاً، نحن نستثمر في التعليم وتدريب الأطباء والمدرسين والمهندسين.

ومن أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤، وضعت حكومتنا خطة طموحة لقطاع التعليم لكفالة تمكن الأطفال في مدغشقر من الحصول على التعليم الجيد. كما نستثمر في إعادة بناء نظامنا للرعاية الصحية، الذي تم تقويضه وتدميره خلال سنوات الخضوع للجزاءات. وأعدنا أيضاً فتح المراكز الصحية التي كانت قد أغلقت خلال فترة الأزمة من أجل تنشيط الشبكة وتوسيع نطاقها على الصعيد الوطني.

وبوجه عام، أنشأنا برنامجاً لتعزيز نظامنا للرعاية الصحية من أجل تنسيق التدخلات المتصلة بالصحة من مختلف شركائنا وتحسين مراقبة الأمراض. وأنشأت مدغشقر نظاماً رقمياً لمراقبة الأوبئة يمكنها من الرصد في الوقت الحقيقي لـ ٢٨ مرضاً يحمّل أن تصبح أوبئة. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الإجراءات طويلة الأجل مثل الشروع في التغطية الصحية للجميع والحد من الوفيات النفاسية ووفيات الرضع، الأمر الذي يشكل أحد الجوانب الرئيسية لصحة الأم والوليد والطفل.

وتم رفع ميزانية التغذية، وتم تنويع الإنتاج الزراعي، وتم تنفيذ مشاريع محددة تستهدف الفئات الضعيفة من السكان في محلات المياه، والصرف الصحي والتغذية، من خلال خطة عملنا الوطنية للتغذية في البلد.

كما نستثمر في الهياكل الأساسية من أجل خلق فرص العمل وتسريع النمو الاقتصادي. نحن نستثمر في الموانئ والطرق

أنا متفائل حيال بلدي وقارقي ومستقبلنا المشترك. وفي مواجهة التحديات، كثيراً ما أفكر فيما قاله نيلسون مانديلا:

”إن الإنسان كلما صعد جبلاً عظيماً وجد جبلاً آخرى كثيرة يصعدها. تبدو الأشياء دائماً وكأنها مستحيلة إلى أن نقوم بها.“

ما من شك في أن هذا بالتأكيد ينطبق علينا جميعاً.

واليوم، قبل عام من الانتخابات الرئاسية المقررة في عام ٢٠١٨ في مدغشقر، وبعد الجهود الدؤوبة والمستمرة، يمكنني القول إن مدغشقر قد حققت إنجازات هائلة وبلغت مستوى يثير أعظم الآمال، نظراً للتقدم المحرز فيما يتعلق بكل من الاستقرار السياسي، رغم هشاشته، والآفاق الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، بوسعي أن أقول إنه منذ عام ٢٠١٦، جمعت مدغشقر ٦,٤ بليون دولار في صورة استثمارات علمية ومعونة من المؤسسات المانحة. وقد مكنتنا ذلك من البدء في الاستثمار في القطاعات الرئيسية لاقتصادنا وفي مستقبل بلدنا. وقد افتتحت مواقع العمل في كل مكان من أجل الحد من الفقر بشكل دائم لبلدي ومساعدة أضعف الفئات. وتشمل جهودنا توحيد معايير المؤسسات والحوكمة الرشيدة وهيئة الظروف المفضية إلى تحسين المناخ السياسي، ولا سيما من خلال المصالحة الوطنية وتنفيذ خططنا للتنمية الوطنية لتنشيط اقتصادنا من خلال الاستفادة من الإمكانيات الحقيقية لثروتنا.

وقد بدأت سياستنا المتمثلة في إنشاء البنية التحتية الأساسية في العديد من القطاعات تؤتي ثمارها. وتلقى الدعم من شركائنا في تنفيذ أسس خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ في ميادين الزراعة وتربية الماشية والطاقة ومصائد الأسماك. وأخيراً، أظهرنا أنه يمكن لمدغشقر أن تؤدي دوراً على الساحة العالمية عن طريق النجاح في استضافة وتنظيم مؤتمرات القمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك مؤتمر قمة السوق المشتركة لشرق

الفلاحين من تملك الأرض. نحن نزيد الإنتاجية، ونبني الهياكل الأساسية وندير الإنتاج للسماح بالوصول إلى الأسواق ورأس المال والبذور والمدخلات، وتوفير الخدمات التقنية والتدريب.

ونظرا لكل ذلك، فإن التوقعات الاقتصادية لمدغشقر مؤاتية؛ وبلغ معدل نمونا حوالي ٤ في المائة في عام ٢٠١٧، وسيتجاوز في العام القادم ٥ في المائة. ومن شأن ذلك أن يخلق زخما اقتصاديا ويساعد على إنشاء مسار تنمية جديد من أجل تحسين حياة السكان في مدغشقر. وهدفنا هو رفع مرتبة مدغشقر ليصبح بلدا متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٣٠.

وأغتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية أننا بدأنا عملية إصلاح من أجل تحسين استقلال القضاء ومكتب مكافحة الفساد. وقد أعدنا تدابير لحماية سلامة عملياتنا الديمقراطية، ناهيك عن الأمن العام، الذي يمثل مجالا حساسا جدا في مدغشقر. وقد مكنتنا الإصلاحات التي قمنا بها من التمتع بالانتعاش الاقتصادي دائم. وإنني على يقين من أن هذا الانتعاش سيتم دعمه بقدر أكبر من الاستثمار. ومن المتوقع أن يصل معدل نمونا الاقتصادي إلى أكثر من ٦ في المائة سنويا بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا أمر يمكن تحقيقه.

بالأمس، في الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمعية العامة في افتتاح المناقشة العامة (انظر A/72/PV.3)، أعرب عن أمله في أن يتمكن خلفه في العام المقبل من الإشادة بالتقدم المحرز في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة فيما يتعلق بالتحديات العالمية مثل حالة السلام والأمن العالميين، وأوجه التفاوت وعدم المساواة على الصعيد العالمي، والفقر المستمر، والواقع الفظيع المتمثل في وجود ما يربو على ٦٥ مليون لاجئ، والإرهاب الدولي، وحقوق الإنسان، وحفظ كوكب الأرض، وما إلى ذلك. ولدى الجمعية العامة بالفعل الأدوات التي تحتاج إليها للقيام بذلك، والأمر ينطوي الآن على تعزيزها وزيادة تحسين طريقة استخدامها من خلال التشديد على الوقاية. ومدغشقر ستدعم الرئيس في هذا الصدد.

السريعة والجسور والمطارات الأمر الذي من شأنه إعادة إدماج مدغشقر في الاقتصاد العالمي. نحن نعمل أيضا على تعزيز صناعة السياحة في بلدنا إمن أجل خلق وظائف بأجور لائقة والحفاظ ما لدينا من بيئة تنوع بيولوجي فريدين وقيمين. وفي هذا السياق، فإن مدغشقر تسعى دائما إلى التمسك بالتزاماتها الدولية. فقد وفّت بالتعهد الذي قطعته في ديربان في عام ٢٠٠٢ بزيادة مناطقها المحمية بمقدار ثلاثة أضعاف؛ واليوم، تشمل هذه المساحات أكثر من ٦,٩ مليون هكتار، بالإضافة إلى محمياتنا البحرية.

ومن أجل التصدي بفعالية للفقر، يجب علينا إيجاد الثروة بشكل مستدام لأكثر عدد ممكن من الناس، مع ضمان الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية ومكافحة الاحترار العالمي. كما يجب علينا وضع وتنفيذ خطة مناسبة للتنمية المستدامة في أقرب وقت ممكن. ولا بد أن يتسم النموذج الاقتصادي للمستقبل بانخفاض الكربون وشمول الجميع والنمو المشترك الذي يوفر فرص العمل، ولا سيما للنساء والشباب، من أجل ضمان أن تتمتع الأجيال المقبلة بظروف معيشية أفضل في بيئة تحظى بالحماية.

ونظرا لتغير المناخ والمخاطر التي تتعرض لها الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، فليس أمامنا من خيار سوى التحرك بسرعة، ويجب علينا ألا نهدر الوقت. ولذلك، فإننا نؤيد مبادرات الرئيس الفرنسي الرامية إلى لوضع ميثاق عالمي للبيئة. أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر لمملكة المغرب على تقديم المساعدة المالية إلى مدغشقر، التي تعاني حاليا من الجفاف، في إطار التعاون الثنائي بين بلدان الجنوب. وهذا عمل ملموس.

تعتبر الزراعة التي تستأثر بـ ٢٦,٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل فيها أكثر من ٧٥ في المائة من القوة العاملة، أحد المحركات الرئيسية لاقتصادنا. إننا نبذل جهودا إضافية من أجل مواجهة التحديات المتمثلة في إنشاء وتطوير الأعمال التجارية الزراعية من خلال الإصلاح الزراعي لتمكين

اصطحب السيد هيري مارسيال راجاوناريماميانينا راكوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

### خطاب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية السنغال.

اصطحب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس سال (تكلم بالفرنسية):** يود الوفد السنغالي أن يشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة، وأن يتمنى للرئيس الحالي كل نجاح في توجيه أعمال دورتنا. وأود أن أكرر الإعراب عن تمانينا ودعمنا للأمين العام أنطونيو غوتيريش لنجاح مهمته على رأس المنظمة.

يلزمنا موضوع الدورة الثانية والسبعين بالتركيز على الإنسان من أجل السلام والحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام. وللأسف، فإن هذه الفكرة المثالية لعالم أفضل للجميع تواجه - في أوقات الاضطراب وعدم اليقين هذه - أزمات عالم تتفشى فيه النزاعات وهو عالم في نزاع مع نفسه أيضا.

فعلى صعيد الأمن وعلى الصعيد الإنساني، ما زال الملايين من الأفراد يعانون كل يوم من ويلات الحرب والإرهاب والعنف بجميع أشكاله.

وفيما يتعلق بالأزمات الغذائية، فإن أكثر من بليون طن من الأغذية تُهدر كل سنة، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، في حين يعاني أكثر من ٧٩٥ مليون شخص من الجوع كل يوم.

وهذه أيضا فرصة لي لأعيد التأكيد من هذا المنبر الرائع، أي منصة الجمعية العامة، على النداء الذي تم إطلاقه في أتناناريفو في مؤتمر القمة السادس عشر للمنظمة الدولية للفرنكفونية:

”إن جماعتنا الناطقة بالفرنسية، إذ تدرك مسؤولياتها، واستنادا لإعلان أتناناريفو، مصممة على العمل لتحقيق النمو المشترك والتنمية المسؤولة والمستدامة، وإقامة علاقات اقتصادية أكثر إنصافا وأكثر اتحادا من خلال تعزيز حوارنا وتأثيرنا في المنتديات الدولية. ومن خلال التمسك بقيمتنا المتمثلة في التضامن والتشارك من أجل عالم أكثر سلما، فإننا ندعو إلى نموذج جديد للتنمية المستدامة والشاملة للجميع التي تراعي الشواغل وتلبي توقعات شعوبنا.“

ويجب علينا كذلك أن نشير إلى أهمية الاستثمار في الشباب.

وقد كان من دواعي سروري أن أعلم بالأمس أن الاجتماع الأول لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي أنشئ بمبادرة من الأمين العام، سيعقد في العام القادم. وتعرب مدغشقر عن استعدادها للعمل عن كثب مع الأمم المتحدة للقضاء على آفة الإرهاب بشكل نهائي.

أخيرا، لا يسعني أن أحتتم بياني بدون الإعراب عن موساتي القلبية للمكسيك، التي شهدت من جديد بالأمس فقط زلزالا مهلكا في مدينة مكسيكو. وبالنيابة عن البلد وشعب مدغشقر، وبالأسالة عن نفسي، أود أن أعرب عن التضامن والتعاطف والتعازي الصادقة لرئيس المكسيك ولشعبها ولحكومتها، ونعبر عن تعاطفنا بصفة خاصة مع أولئك الذين فقدوا ذويهم.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به للتو.

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وترحب بالجهود التي تبذلها المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل والدول الشريكة في مكافحة الإرهاب.

وأود أن أعيد تأكيد دعمنا للعملية الوطنية للسلام والمصالحة الجارية في جمهورية مالي الشقيقة، وهي العملية التي تجري في ظل احترام السلامة الإقليمية للبلد ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٧٤ (٢٠١٧).

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، تؤكد السنغال من جديد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة قابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل، كل في حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وفي بورما، نشعر بالقلق الشديد إزاء الاعتداءات المرتكبة ضد السكان الروهينغيا المسلمين. ولذلك، لا يمكننا أن نسمح بأن يكون الإعراب عن الاستهجان انفعالا انتقائيا، وتحث السنغال المجتمع الدولي على اتخاذ إجراء لوضع حد لهذه المأساة الإنسانية الحقيقية.

وفي عالم من التفاعل والترابط، فإن السلام اليوم - أكثر منه في الماضي - لم يعد مجرد غياب الحرب. إنه يعني أيضا الحفاظ على موارد كوكب الأرض، التي تزيد ندرتها من خطر الأزمات الداخلية والنزاعات الدولية. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على سلامة اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. فمستقبل الكوكب في خطر.

ويتطلب السلام كذلك تجارة دولية أكثر عدلا تمهد الطريق للتقدم والرخاء للجميع. ولا يمكن للعالم أن يكون في سلام مع نفسه ما دام إنه يقبل بنظام تبادلات غير متكافئة تتزايد فيه مكاسب الأغنياء وتزايد فيه خسائر الفقراء. ويجب علينا أن نعمل من أجل تبادلات تعود بالنفع المتبادل وتحمي الاستثمار وتشترى المواد الخام بأسعار عادلة وتحقق الرخاء المشترك. وهذه

وفيما يتعلق بالبيئة، فقد وصل الاحترار العالمي إلى مستوى لم يسبق له مثيل، في حين أن الوفاء بالالتزامات المتفق عليها لمعالجة الأزمات ذات الصلة، بما في ذلك توفير ما يكفي من تمويل للصندوق الأخضر للمناخ، يمضي ببطء.

وفيما يتعلق بأزماتنا الأخلاقية والمعنوية، نرى الإعلان عن المهمة العالمية للديمقراطية وحقوق الإنسان في الوقت نفسه الذي انقلب فيه العالم على نفسه ليسمح بعودة اتجاهات التطرف والعنصرية وكره الأجانب إلى الظهور. وقد تسببت التجاوزات الخطيرة هذه، النابعة من الادعاء العبثي بتفوق عرق ما أو حضارة أو ثقافة يعينها على غيرها، في أسوأ المآسي في التاريخ، بما في ذلك الاسترقاق والاستعمار ومحرقه اليهود والفصل العنصري.

إن الإذعان لهذه التجاوزات يعني تخلينا عن القيم المؤسسة للأمم المتحدة؛ وننسى أن تحديات عصرنا الحقيقية تكمن في مكان آخر، كمكافحة خطر الإرهاب، وأشدد على أن السنغال تدين بقوة الإرهاب، حيثما يقع. ولا يمكن لأي شيء، وبالتأكيد الدين، أن يبرر التعصب العنيف. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نقبل مساواة الإسلام بالعنف. فلا يمكننا أن نقبل أن تلقى المسؤولية على المسلمين عن أعمال عنف هم أنفسهم ضحاياها.

إننا جميعا يسارونا القلق إزاء التهديد الإرهابي. ولذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية العمل معا من أجل إيجاد حلول متفق عليها لمكافحة هذه الآفة. وقد كان ذلك هو الغرض من منتدى داكار الدولي بشأن السلم والأمن في أفريقيا، الذي سيعقد اجتماعه الرابع في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيركز المنتدى، من بين المواضيع الأخرى، على الرد الفقهي للإسلام على التطرف العنيف. إننا نود أن نرى السلام والأمن يعمان أفريقيا، لتصبح مكانا لا ملاذ فيه للجماعات الإرهابية التي تجري مكافحتها ودحرها في أماكن أخرى. ولذلك السبب، لم تبرح السنغال تشارك في سبع عمليات لحفظ السلام، بما في ذلك

أفريقيا في أن تكون صاحبة مصلحة في حاضر يأخذ مصالحها وحاجاتها للارتقاء في الحسبان من خلال تجديد الشراكات ذات المنفعة المتبادلة. ومن هذا المنطلق، ستواصل السنغال العمل مع جميع البلدان الصديقة والشركاء عقب انتهاء ولايتها في مجلس الأمن في غضون أشهر قليلة.

ويجب علينا مواصلة ثقتنا في تعددية الأطراف على الرغم من الشكوك والصعاب المتصلة بعصرنا. لقد كانت الأجيال السابقة تملك من الحكمة ما يكفي لكي تفهم أن الانعزالية والتناحر تؤديان إلى طريق مسدود. وقد بنت دعائم السلام على أنقاض الحرب؛ لكنه سلام قيد الإنجاز دائماً. وحيثما تتعثر أسسه تتعرض البشرية جمعاء للتهديد. تقتضي حكمة أسلافنا أن نعمل معاً للحفاظ على السلام، باسم إنسانيتنا المشتركة التي تجمعنا معاً وتخصنا بمصير مشترك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

### خطاب الملك مسواتي الثالث، عاهل مملكة سوازيلند

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب عاهل مملكة سوازيلند.

اصطحب الملك مسواتي الثالث، عاهل مملكة سوازيلند، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الملك مسواتي الثالث (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعرب عن خالص التهاني لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ونشيد بكم على

أفضل طريقة للتغلب على الفقر، ودعم جهود أفريقيا الرامية إلى الارتقاء وكبح حركات الهجرة غير القانونية.

وبصفتي الرئيس الحالي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإنني أرحب بالاتفاق مع مبادرة أفريقيا، الذي أطلقته ألمانيا في إطار مجموعة العشرين، من أجل حفز الاستثمار في القارة الأفريقية. وكجزء من هذا الزخم الجديد لدعم التنمية عن طريق الشراكة، تتطلع السنغال إلى استضافة مناسبات رئيسية ثلاث مدرجة على جدول أعمال المجتمع الدولي، وهي: منتدى أفريقيا الثالث للاستثمار، من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر، بالتعاون مع الصين والبنك الدولي؛ والمؤتمر الدولي بشأن جودة الهياكل الأساسية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بناء على مبادرة من اليابان؛ ومؤتمر تجديد موارد صندوق الشراكة العالمية من أجل التعليم في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، والتي تبلغ ٣,١ بليون دولار على مدى ثلاث سنوات. ومن خلال تعبئة هذه الموارد، ستنجح للملايين من الأطفال فرصة الذهاب إلى المدرسة وتحقيق أحلامهم بأن يعيشوا حياة مرضية. وأشكر فرنسا على رعاية هذا المؤتمر، بالاشتراك مع السنغال. وندعو جميع الدول الشريكة والمستفيدة إلى الحضور.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

لن تنجح التغييرات الإيجابية التي نسعى إلى تعزيزها في الشؤون العالمية إلا في سياق زخم شامل ومنصف يوفق بين مصالحنا جميعاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، حان الوقت لإعطاء أفريقيا المكان الذي تستحقه في مجلس الأمن، على النحو الذي يدعو إليه توافق آراء إزولويني. لقد آن الأوان لإصلاح نظام الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية، بما في ذلك عن طريق زيادة فعالية مكافحة التهرب من دفع الضرائب للمساعدة في تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية. وأن أوان للتوقف عن النظر إلى أفريقيا باعتبارها قارة المستقبل، الراضية بوعود عشوائية وغير مؤكدة يصممها آخرون ويكتبونها ويفسرونها بالنيابة عنها. ترغب

شعار أهداف التنمية المستدامة المتمثل في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. إن الموضوع في الواقع شامل بطبيعته حيث يؤثر على كل جانب من جوانب الحياة. ويدعوننا جميعاً إلى العمل من أجل إيجاد بلدان وقارات يسودها السلام، وعالم مستدام، يمكن أن يعيش الناس فيه حياة يسودها السلام والازدهار. وفي هذا السياق، نود أن نحث الدول الأعضاء على التكاتف في التصدي لمسألة التهديدات النووية التي يمكن أن تخل بالسلام العالمي. لا يحق لأي بلد أن يجعل العالم مكاناً غير آمن للعيش فيه، ونحن مدينون لشعبونا ولالأجيال المقبلة بوضع حد للتهديدات النووية. ولا يزال الإرهاب يشكل تهديداً لسلامة شعوبنا في مختلف أنحاء العالم. ويمثل انتكاسة للقضايا الإنمائية الرئيسية التي تستحق اهتمام الأمم المتحدة على سبيل الأولوية.

إن مملكة إسواتيني ملتزمة بتحقيق السلام والحياة الكريمة للجميع. كما أننا نؤمن بإيماناً راسخاً بمبدأ التشاور في صنع القرار، وهو مسعى يتسم بالشفافية والشمول للجميع ويعطي لجميع المواطنين فرصة التعبير عن آرائهم من أجل الإسهام بشكل بناء في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لبلدنا.

ونحن ملتزمون بأهداف التنمية المستدامة، لأنها توفر إطاراً إنمائياً يكون فيه المجتمع العالمي قادراً على السعي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لبلدانه. وقد اتخذنا عدداً من المبادرات من أجل تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة وإضفاء الطابع المحلي عليها من خلال حملات التوعية العامة والمشاورات والتعليم والتدريب على جميع المستويات.

وقامت مملكة إسواتيني أيضاً بإدماج تلك الأهداف في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية، التي تم تنقيحها لضمان ربطها بأهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وجرى وضع الترتيبات المؤسسية المناسبة من أجل الرصد السليم لتنفيذ الأهداف على جميع المستويات.

التحديد الفوري لأولويات ستة رئيسية لفترة ولايتكم، والتي تتعلق بتحقيق السلام، وإعطاء زخم لأهداف التنمية المستدامة، والتزامات تغير المناخ، والمساواة وحقوق الإنسان للجميع، من بين أمور أخرى. تعكس هذه الأولويات حقاً العديد من التحديات العالمية المقلقة الراهنة وتطلع إلى العمل عن كثب معكم بشأن هذه القضايا.

وتود مملكة إسواتيني أيضاً أن تشيد بقيادة الأمين العام الجديد، الذي التزم بتحويل الأمم المتحدة إلى منظمة تصلح للقرن الحادي والعشرين. إن إصلاح الأمم المتحدة وهيئاتها يخضع للنقاش منذ فترة طويلة من الزمن. ويعتقد وفدي أنه يجب إعطاء دفعة جديدة لهذه العملية وإحراز تقدم ملموس. ولذلك نشعر بالتفاؤل إزاء نية الأمين العام إعادة تركيز اهتمامنا على خطة الإصلاح.

إن إصلاح مجلس الأمن يمثل جانباً أساسياً من جوانب هذه العملية، ولن يكتمل أي تحول دون إحداث تغيير جذري فيه. وتحقيقاً لهذه الغاية، تود مملكة إسواتيني أن تؤكد من جديد مطالبة أفريقيا بشغل مقعد دائم في مجلس الأمن، بما يتفق مع توافق آراء إزولويني. ونحضر الأمم المتحدة على الإصغاء إلى صوت ملايين الأفارقة الذين يرغبون في الإسهام في رفاه المجتمع العالمي كشركاء على قدم المساواة.

ونحن على ثقة بأنه في ظل القيادة القديرة للأمين العام، سترتقي الأمم المتحدة إلى مستويات أعلى في دعمها للبلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. كما يستحق موظفو الأمم المتحدة التهئة على العمل الرائع في دعم التنمية الشاملة والمستدامة، ومكافحة الأمراض، وتعزيز السلام والاستقرار وتهيئة بيئة مواتية لتعيش البشرية فيها، أحياناً في ظروف غير مواتية تماماً.

إن موضوع هذه الدورة: "محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام"، يتفق تماماً مع

المجاني في المدارس الابتدائية والقدر الكافي من التغذية من خلال برامج التغذية المدرسية.

وفي إطار سعينا إلى تحقيق العيش الكريم للجميع، وبما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، فإن مملكة إيسواتيني قد اتخذت العديد من المبادرات الشاملة للجميع التي تهدف إلى كفاءة ألا يتخلف أحد عن الركب. وتقدم الحكومة أيضا منحاً للمسنين كطريقة لتكملة سبل عيشهم.

كما تعمل المملكة على إنشاء مجتمعات للابتكار من شأنها تزويد شبابنا بالمهارات الإبداعية التي من شأنها تمكينهم من الإسهام في التنمية المستدامة للبلد. ونود إقامة شراكات مع المجتمعات الدولية الراسخة من أجل الاستفادة والتعلم من خبراتها. وقمنا ببحث القطاع الخاص لدينا على الاستفادة من تلك المبادرة. ونعتقد أن هذه المبادرة ستساعد، إلى جانب العديد من المبادرات الأخرى، على تنشئة جيل مقبل ذي مهارات ومجهز تجهيزاً جيداً من أجل إيجاد حلول للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبطالة بين الشباب التي تواجه أمتنا.

وستستضيف مملكة إيسواتيني، جامعة الابتكارات والتكنولوجيا التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي يُتوقع أن توفر قوى عاملة ذات مهارات عالية وتقدم الحلول لتحويل الاقتصادات، ومن ثم تمكين البلدان في منطقة الجماعة الإنمائية من تلبية احتياجاتها من المهارات. ونطلب دعم الميسرين المتعلمين تعليماً عالياً والمجتمع الدولي من أجل جعل هذا المشروع حقيقة واقعة.

إن التصدي للفقير والجوع وعبء المرض وتحسين مستويات المعيشة الأساسية لشعبنا يقع في صلب رؤيتنا لعام ٢٠٢٢، واستراتيجيتنا الإنمائية الوطنية. وتمثل أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز مصالح الفئات الضعيفة خطوة حاسمة في اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار.

يدعو الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره. وهذا الطابع الملح هو الآن واقع على صعيد العالم، وقد أظهرت آخر الظواهر المناخية، من قبيل الأعاصير والفيضانات والانهبالات الوحشية في أنحاء العالم، أنه لا توجد دولة بمنأى عن آثاره. ومملكة إيسواتيني ليست استثناء. ففي عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦، واجهت بلدان الجنوب الأفريقي، بما في ذلك مملكتنا، جفافاً شديداً. وألحقت آثاره المدمرة، التي فاقها انتشار دودة الحشد الضراراً بإنتاج المحاصيل. وجرى تحويل الأموال من المشاريع والأنشطة الأخرى للتخفيف من تلك التحديات. ودفع نطاق الجفاف منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى إعلان أنه كارثة طبيعية. ونحن ممتنون للأمم المتحدة ولشركائنا في التنمية والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات المحلية، على دعمنا خلال تلك الفترة.

وستواصل الحكومة برنامجها لتقديم إعانات المدخلات الزراعية لمزارعينا، وسيظل تطوير الهياكل الأساسية المناسبة لجمع المياه لتعزيز الاكتفاء الغذائي دائماً من الأولويات العليا لنا. ونحث الجهات المانحة والأمم كافة على ألا تكتفي بالفداء بتعهداتها للسندوق الأخضر للمناخ فحسب، بل وعلى اعتماد سياسات ترمي إلى إقامة التوازن الصحيح بين إنتاج المنتجات الأساسية والاستدامة البيئية لحماية العالم والحفاظ عليه للأجيال المقبلة.

لقد ارتفع صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في المملكة بشكل كبير من ٧٩,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٥. ويشكل ذلك تجسيدا للجهود التي يبذلها بلدي لضمان حصول جميع الأطفال على التعليم بصرف النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. وتعمل الحكومة أيضا على تلبية احتياجات أطفالنا من خلال التركيز بشكل أكبر على مساعدة أولئك الذين تيمموا والضعفاء عن طريق برامج مختلفة تكفل أيضا تمكنهم من الحصول على التعليم

الدول والحكومات الأفريقية انتخبونا خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير، لرئاسة تحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا. وسنعد غدًا حدثًا جانبيًا للملاريا هنا في مقر الأمم المتحدة. فالملاريا آفة تتطلب جهودنا المتضافرة لاستئصالها من على وجه الأرض. ونهدف إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص في أفريقيا وخارجها لتعبئة الموارد اللازمة لمكافحةها. ونقدر دعم شركائنا وناشداً أيضاً المؤسسات المالية والشركاء في التنمية والجهات المانحة الانضمام إلينا في هذا الكفاح، إذ أن له فوائد جمة لسكان قارتنا الأفريقية الحبيبة.

إن من بين القضايا السياسية التي استمرت لفترة طويلة جداً إنكار حق شعب جمهورية الصين في تايوان في المشاركة في منظومة الأمم المتحدة. لقد أظهرت تايوان التزاماً كبيراً بالمثل العليا للأمم المتحدة وواءمت أولوياتها مع أولويات المنظمة. ولذلك يمكن للبشرية أن تستفيد بقدر كبير من خبرات تايوان في إطار خطتنا العالمية كعضو في الأمم المتحدة.

وأؤكد مجدداً الالتزام الكامل من جانب حكومة مملكة إسواتيني بتنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومع ذلك، فمن المهم أن ندرك أن أهدافنا وإن تكن عالمية، فإننا لا نملك جميعاً نفس الإمكانيات والقدرات من أجل تنفيذها. ومن ثم، وإذ نعترف بهذه القيود المتعلقة بالموارد والقدرات، هناك حاجة إلى تعزيز الموارد، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل دعم بلدان الشريحة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط، جنباً إلى جنب مع أقل البلدان نمواً، لتحقيق خطتنا الطموحة والتحويلية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر عاهل مملكة سوازيلند على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب جلالة الملك مسواتي الثالث، عاهل مملكة سوازيلند، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

ولدي ثقة كاملة في قوتنا العاملة المبتكرة والمتعلمة، التي أظهرت روحاً لا تقهر وقدرة على الصمود في التغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الشديدة التي واجهتنا في الآونة الأخيرة. ونتيجة لذلك، فإن موضوعنا التوجيهي الوطني لعام ٢٠١٧ هو "الارتقاء على الشدائد لتهيئة الرخاء للجميع". وقد أقرّ القادة الأفارقة بالأهمية الحيوية للعائد الديمغرافي في التنمية التحويلية لأفريقيا. وقد اعترفوا بالحاجة الملحة إلى التعجيل بتنفيذ خريطة طريق الاتحاد الأفريقي بشأن تسخير العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في الشباب.

لا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز واحداً من مجالتنا ذات الأولوية، حيث أنه لا يزال يقوّض أهدافنا للتنمية المستدامة. إنه يضغط على مواردنا الصحية إلى أقصى حد ويتطلب التصدي له العمل الجماعي من الحكومة والجهات المانحة الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. وقد قررنا، كأمة، العمل لبلوغ مركز الخلو من الإيدز بحلول عام ٢٠٢٢، وهي رؤية تتماشى مع الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، من أجل القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

ويسعدنا أن نبلغ الجمعية بالنتائج الإيجابية التي حققناها من خلال سياساتنا المتضافرة في معالجة هذه الآفة. وتكشف النتائج الرئيسية المستخلصة من الدراسة الاستقصائية الثانية لسوازيلند لقياس نسبة حدوث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أننا حققنا إعاقة النسخ الفيروسي لدى البالغين المصابين بالفيروس بنسبة تزيد على ٧٠ في المائة. ونجحنا أيضاً في خفض حالات الإصابة بالفيروس بواقع النصف تقريباً بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٦. وعلى الرغم من أننا نشعر بالتشجيع إزاء هذه النتائج، فسنواصل فعل كل ما في استطاعتنا لضمان عدم حدوث أي إصابات جديدة.

ويسعدنا أيضاً أن نشير إلى أن جهودنا الرامية إلى معالجة القضاء على الملاريا يجري الاعتراف بها. ويشرفنا أن رؤساء

ولا يفوتني أن أثنى على جميع الجهود الساعية إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة الليبية. كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للعديد من الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية وعلى ما قدمته من دعم ومساعدة لتحقيق الاستقرار في بلدي، وأخص بالذكر دول الحوار والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة والدول الصديقة كافة.

كما أنتهز هذه الفرصة للترحيب بدور المبعوث الأممي الجديد لدى ليبيا السيد غسان سلامة، متمنياً له التوفيق في مهمته، للخروج بحلول عملية وسريعة للأزمة الراهنة.

يظل الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه بين الفرقاء الليبيين برعاية الأمم المتحدة بعد مسيرة تفاوض دامت عامين، يشكل الأساس وحجر الزاوية الذي يمكن التأسيس عليه لتسوية الخلافات السياسية، وبناء مؤسسات الدولة وهيكلها الحكومية. إن هذا الاتفاق هو صيغة مؤقتة للتعايش وطي صفحة الماضي، وتهيئة الظروف للانتقال السلمي إلى مرحلة الاستقرار، وجاء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني نتيجة لهذا الاتفاق ليقود هذه المرحلة، فهو ليس طرفاً في الصراع، وإنما هو الرافد لتحقيق التوافق والمصالحة الوطنية الشاملة ووضع أسس الدولة المنشودة التي تضم كل الليبيين دون تمييز أو إقصاء.

لقد عزمنا منذ البداية على أن نواجه الأزمات التي تعصف بالبلد والتغلب على المصاعب مهما بلغت حدتها، باذلين كل الجهد، متسلحين بالحكمة والصبر، ومنذ ذلك الحين استطعنا والحمد لله حلحلة الكثير من المشاكل القائمة والمستجدة.

لقد أثمرت هذه الجهود وما بذله شبابنا من تضحيات في إنهاء مظاهر العنف في العاصمة طرابلس وحل المدن الليبية وبدأت أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية تظهر وتؤدي مهامها، وقد عاد عدد من السفارات لتعمل من العاصمة وتستعد البقية

## خطاب السيد فايز مصطفى السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا. اصطحب السيد فايز مصطفى السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد فايز مصطفى السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس السراج (ليبيا): يطيب لي في مستهل هذه الكلمة أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة متمنياً لكم النجاح والتوفيق في إدارة أعمالها. كما أتقدم بجزيل الشكر لسلفكم، سعادة السيد بيتر تومسون، على ما بذله من جهود وإسهامات ببناءة خلال رئاسته الدورة السابقة. ولا يفوتني أن أشيد بالقيادة الحكيمة لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، وسعيه المتواصل لتحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة المتمثلة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ولعلكم تعلمون حجم التحديات التي تواجه أبناء شعبي في هذا الظرف بالغ الحساسية الذي يمر به بلدي منذ قيام ثورة شباط/فبراير عام ٢٠١١ وما تلاها من تداعيات الحرب والمواجهات والتدخلات السلبية لبعض الدول. لقد بذلنا جهوداً كبيرة للتخفيف من معاناة شعبنا وحققنا نجاحات ملموسة. إلا أن التحديات كبيرة ولا يمكن التغلب عليها إلا بالعمل معاً داخل بلدي ومع الدول الصديقة وفي نطاق الأمم المتحدة، لنحقق ما يطمح إليه شعبنا من بناء دولة مدنية ديمقراطية تعددية، دولة القانون والمؤسسات.

الانتقالية، وجبر الضرر والعمو العام، وحماية الحقوق والحريات ومكافحة الفساد.

هذه الرؤية الإيجابية تم تأكيدها ودعمها من خلال لقاء باريس الأخير الذي خرج عنه توافق واضح لدعم المسار الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، ووقف المواجهات المسلحة، باستثناء الحرب على الإرهاب، مع توحيد المؤسسة العسكرية، تحت سلطة مدنية تنفيذية. لذا، نطلب مجدداً مساعدة الجميع لإنجاح هذه التفاهات والرؤى.

على صعيد محاربة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ومصادره ومهما كانت دوافعه ومبرراته، استطعنا رغم قلة الإمكانيات، وبعزيمة وشجاعة أبنائنا تحرير مدينة سرت من تنظيم داعش الإرهابي، كما انتصرنا في مواجهته في بنغازي ومدن أخرى، ولا تزال التحديات الأمنية موجودة لمتابعة فلول هذا التنظيم وغيره من المجموعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، نحيي كل أبطالنا وشهدائنا الأبرار من أفراد القوات المسلحة والرجال الشرفاء الذين ضحوا بأرواحهم فداءً للوطن، في مواجهة هذه التنظيمات في كل مدن ليبيا دون استثناء. كما نؤكد التزامنا بالشراكة الإستراتيجية التي تجمعنا مع الدول الصديقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ونعبر عن تقديرنا لما قدمته ولا تزال تقدمه من دعم للقضاء على هذه التنظيمات الإرهابية. ولكن على الجميع أن يعي أن المعركة ضد الإرهاب لم تنته بعد، وبدأت تظهر بؤر جديدة له بعد فرار فلوله من دول أخرى كالعراق وسورية، لذلك، نتطلع إلى العمل الجاد لتوحيد المؤسسة العسكرية في كامل البلد لبناء جيش وطني ليبي قادر على حماية الوطن والقضاء على الإرهاب.

يواجه بلدي تحدياً كبيراً آخر ألا وهو مسألة الهجرة غير الشرعية، وتدفق المهاجرين غير القانونيين عليه بشكل كبير، سعياً منهم لعبور البحر المتوسط نحو أوروبا.

ومعها بعثة الأمم المتحدة لعودة قريبة. كما بدأ نازحو بعض المدن في العودة إلى ديارهم، بينما تأخرت عودة آخرين حتى الانتهاء من أعمال التهيئة وتوصيل الخدمات التي تضررت خلال المواجهات المسلحة. والعمل متواصل لترسيخ الأمن وتأمين المدن وغلق المنافذ أمام مثيري القلاقل.

وعلى الصعيد الاقتصادي، عملنا بكل مسؤولية على إخراج النفط من دائرة الصراع السياسي ونجحنا في رفع الإنتاج من مائة وخمسين ألف برميل في اليوم لدى وصولنا للعاصمة طرابلس في شهر آذار/مارس ٢٠١٦ إلى حوالي المليون برميل حالياً، ونسعى لتحريك عجلة الاقتصاد والإنفاق على القطاعات العامة للدولة لتحسين مستوى الخدمات ورفع المعاناة عن شعبنا والبدء في مرحلة التنمية والإعمار، ونأمل مع استتباب الأمن وتوفير الموارد المالية وعودة الشركات والمؤسسات الأجنبية للمساهمة معنا في مرحلة البناء. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعوتنا لرفع الحظر المفروض على إدارة الأصول الليبية المجمدة، والتي بسببها تخسر ليبيا سنوياً قرابة المليار دولار، ونحن لم نطالب برفع التجميد عن هذه الأصول الآن حتى يستقر البلد وتتوحد المؤسسات.

وعلى صعيد المصالحة الوطنية، عقدنا العديد من اللقاءات بين الفرقاء السياسيين لإنهاء حالة الانقسام وتوحيد الصف، كما أجرينا حواراً مجتمعياً لتوسيع قاعدة المشاركة والتوافق، وأمام حالة الجمود السياسي وانسداد أفق الحل، وبالذات نتيجة لاستئثار رئاسة مجلس النواب منفردة بالقرار، وعدم قدرة الأغلبية الداعمة للاتفاق السياسي والوفاق من تأدية دورها، رغم جهودها المستمرة التي نشكرها عليها. لذلك كله، طرحنا في شهر تموز/يوليه الماضي خارطة طريق للخروج من الأزمة، مبنية على الأسس والثوابت الوطنية، بمسار سياسي يهدف لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، والاستفتاء على الدستور خلال العام القادم مع فصل الصراع السياسي عن توفير الخدمات للمواطنين، وإنشاء مجلس أعلى للمصالحة الوطنية، ودراسة آليات تطبيق العدالة

تعد مسألة حقوق الإنسان من المسائل التي يوليها بلدي أهمية كبرى. فإن التغيير الذي حدث منذ ثورة ٢٠١١ أوجد الأرضية المناسبة لإحداث تغيير شامل في هذا الجانب، حيث صدرت العديد من القوانين والقرارات التي تدعم حقوق الإنسان وترسخ ثقافتها. إلا أن صعوبة هذه المرحلة التي تعد انتقالية من الثورة إلى بناء الدولة، أوجدت الكثير من التحديات الأمنية التي كان لها الأثر السيء على حقوق الإنسان. وفي مواجهة ذلك يعمل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني جاهداً من أجل تعزيز القوانين بما يضمن تطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب، ويساهم في العودة تدريجياً إلى تمكين سلطات إنفاذ القانون من القيام بمهامها على الوجه المطلوب. وتطلع إلى الاستفادة من الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بما لديها من الخبرة الفنية التقنية في هذا المجال. وفي هذا الصدد، قام بلدي بتوجيه دعوة دائمة للبرامج الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، لزيارة ليبيا منذ العام ٢٠١٢، الأمر الذي أكدنا عليه في آذار/مارس هذا العام أثناء انعقاد الدورة ٣٤ لمجلس حقوق الإنسان.

إن من المسائل الهامة في الأمم المتحدة مسألة إصلاح مجلس الأمن الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، الخاص بإعلان إصلاح الأمم المتحدة، الذي تم منذ يومين. ونتمنى أن يساهم ذلك في تحديث وتطوير منظومة عمل المنظمة. كما يؤكد بلدي على ضرورة إعادة النظر بجدية في الاعتراف بحق القارة الأفريقية في التمثيل بعضوية دائمة في مجلس الأمن بكل المزايا، وذلك وفقاً للموقف الأفريقي الموحد الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

إن قضية السلام في الشرق الأوسط تعد من القضايا الجوهرية الهامة جداً. فبرغم ما نعانيه من أزمات، فإننا لم ولن ندخر جهداً في دعم قضية الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ونجدد دعماً للمبادرة العربية لحل القضية الفلسطينية ومن هنا نطالب المجتمع الدولي،

إن ليبيا ضحية لهذه الهجرة مثلها مثل الدول الأوروبية، وتتحمل في مواجهتها أعباء كبيرة استقطعا من ميزانيتها المحدودة لمواجهة هذه الظاهرة، والحد من تأثيرها أمنياً واقتصادياً واجتماعياً. كما أن حرس السواحل وحرس الحدود لا يزالان يفتقدان إلى الإمكانيات القادرة على مواجهة شبكات التهريب المسلحة تسليحاً جيداً بسبب الحظر على التسليح.

وفي هذا الإطار، نتقدم بالشكر لدول الاتحاد الأوروبي على اهتمامها وما قدمه بعضها من مساعدات، كما نشيد بجهود إيطاليا في تدريب جهاز حرس السواحل خلال الآونة الأخير وتزويده بمعدات وأجهزة، ودعم التنمية المحلية في عدد من البلديات.

ونرحب بما أبدته كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا من استعداد لدعم جهود مراقبة الحدود الجنوبية لليبيا التي أكدنا مراراً بأنها المصدر الرئيسي لتدفق المهاجرين غير الشرعيين. ولكننا أيضاً في هذا الصدد، نؤكد على بطء وقلة الدعم المقدم لنا، فحجم المساعدات التي نلقاها لا يتناسب وحجم هذا التحدي الكبير.

وفي هذا السياق، نشير إلى مشكلة المهاجرين العالقين في ليبيا لنؤكد على ضرورة توفير برامج للمساعدة الإنسانية اللازمة. إن حكومة الوفاق الوطني تعمل ما يمكنها القيام به، لتقديم الدعم الإنساني لهم بحسب الإمكانيات المتاحة، ونرحب بكل المساعدات التي تقدمها المؤسسات الإنسانية لمراكز الإيواء الحالية، وتطلع إلى مساعدتها لنا في إعادة هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين إلى بلادهم، وليس توطينهم بأي شكل كان.

كما لا يفوتني أن انوه بالقمة التي عقدت في باريس في شهر آب/أغسطس الماضي وحضرها زعماء دول أوروبية ودول جوار ليبيا، وكان الاتفاق متطابقاً حول ضرورة دعم استقرار ليبيا وبالدرجة الأولى إيجاد حل سياسي شامل، وتزويدها بالإمكانيات اللازمة لضبط حدودها، كما تمت الدعوة إلى إنشاء برامج تنموية في دول المصدر.

**خطاب السيد بارون ديفافيسي واكا، رئيس جمهورية ناورو الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناورو.

اصطحب السيد بارون ديفافيسي واكا، رئيس جمهورية ناورو، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بارون ديفافيسي واكا، رئيس جمهورية ناورو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس واكا (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أكون في هذه القاعة للمشاركة في افتتاح أعمال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. وبالنيابة عن جمهورية ناورو، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة مؤخرًا. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين وأنتم تديرون دفة أعمالها خلال هذه الدورة البالغة الأهمية. كما أود أن أشكر الرئيس المنتهية ولايته، السيد بيتر طومسون، على عمله الاستثنائي.

وفي هذا المنعطف، أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق حزننا وتعازينا لإخواننا وأخواتنا الذين عانوا كثيرًا من سلسلة الأعاصير في منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة وإلى أشقائنا وشقيقاتنا في المكسيك من الزلازل المدمرة. إننا جميعًا نشاطرهم معاناتهم وحزهم، ونبتهل إلى الله أن يمنحهم القوة ويكون في عونهم أثناء جهودهم من أجل تحقيق التعافي.

تتفق حكومة ناورو مع رأي المجتمع الدولي الذي مفاده أن التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة يجب أن يكون في صميم عملنا في العام المقبل. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ اتفاق عالمي يمثل أولوياتنا الجماعية، من أكبر البلدان إلى أصغرها من بيننا. إن اتباع نفس النهج في جهودنا التنفيذية هو الطريقة الوحيدة التي تكفل عدم تخلف أي بلد عن الركب.

وخاصة الدول الكبرى بالقيام بمسؤولياتها تجاه هذه القضية. كما يدعو بلدي إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية في كل من سورية واليمن الشقيقتين تبعد عنهما مخاطر التفكك والانقسام نتيجة الصراع المدمر وتحقق طموحات شعبيهما في العيش الكريم وفي ظل نظام ديمقراطي يحترم القانون ويصون حقوق الإنسان.

اسمحوا لي بأن أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام على تنظيمه، صباح هذا اليوم، الاجتماع الخاص بليبيا، الذي شهد اهتمامًا دوليًا كبيرًا، والذي أكد فيه المشاركون على استمرار الاتفاق السياسي كأرضية وحيدة لأي تسوية سياسية ودعم مسار سياسي يفضي لانتخابات رئاسية وتشريعية العام القادم. وفي هذا الإطار، ندعو الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام لليبيا، السيد غسان سلامة، إلى تقديم خطة عمل وإطار زمني واضح للمرحلة القادمة، مع إرسال المجتمع الدولي رسالة واضحة للمعركين بأنه لا مكان لحل عسكري وبأنه جاد في إيجاد تسوية للأزمة الليبية مع الأخذ بالتدابير اللازمة لمن يتعامل، حتى يومنا هذا، مع أي كيانات موازية لحكومة الوفاق الوطني في مخالفة واضحة لقرارات مجلس الأمن. وفي الختام، أود أن أنتهز هذه الفرصة، من على هذا المنبر العالمي، لأجدد عزمنا على المضي قدما نحو مشاركة كل أطراف الشعب الليبي في تقرير المصير من دون استثناء وبناء الدولة الواعدة التي تسع الجميع - دولة القانون والمؤسسات في مسار ديمقراطي لتنتقل نحو المصالحة والبناء.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فايز مصطفى السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

وضمان الهياكل الأساسية. وتطلع إلى إقامة شراكات حقيقية ودائمة بغية تحقيق هذه الأهداف.

وبالرغم من أن اتفاق باريس كان إنجازا دبلوماسيا تاريخيا، علينا أن نتذكر أننا لا نزال بعيدين عن المسار الصحيح لتحقيق الهدف المركزي للاتفاق المتمثل في إبقاء درجة الحرارة أقل كثيراً من ١,٥ درجة مئوية. وسيكون الفشل في تحقيق ذلك الهدف مدمرا للجزر الصغيرة، ولكن ينبغي ألا نتظاهر بأن أي احتراق إضافي مأمون. إن الآثار السلبية موجودة معنا هنا الآن في شكل عواصف عاتية وأمطار غيرة منتظمة وموجات حرارة، وستزداد سوءا في المستقبل المنظور. وكما قلت في العام الماضي في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، إن علينا جميعا أن نواجه بعض الأسئلة الصعبة للغاية: كيف يمكننا إطعام كوكب من ٩ بلايين شخص حينما يكون من المتوقع أن تنخفض غلات المحاصيل؟ وكيف يمكننا تقاسم موارد المياه العذبة الآخذة في التراجع في حين تختفي الأنهار الجليدية ويصبح الجفاف شائعا في العديد من المناطق؟ وكيف سنحمي الملايين الذين أصبحوا بلا مأوى حينما غمرت الفيضانات المناطق الساحلية الخفيضة. وهل يمكن إدارة تلك التحديات والعديد غيرها بصورة فعالة لكي يتسنى لنا تفادي حالات تحلل الحكم وانتشار الدول المفككة؟

ومن الصعوبة بمكان أن نرى كيفية تمكننا من تحقيق رؤيتنا لكوكب سلمي بدون إجابات عن تلك الأسئلة. وسيشكل تغير المناخ التحدي الأمني البارز لهذا القرن، ونحن ببساطة لسنا مهيين لحياة على كوكب أشد حرارة. ولذلك السبب، تؤيد ناورو الاقتراح المقدم من الدول الجزرية الصغيرة النامية ومفاده أن تعين الأمم المتحدة ممثلا خاصا معنا بالمناخ والأمن، على أن يبدأ عمله بتقييم لقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للكوارث المناخية.

وبالإضافة إلى مناخ آمن، يتوقف ازدهار شعب ناورو على محيط صحي. وفي ذلك الصدد، يجب أن نبدي الطموح في

ويذكر الأعضاء الكلمات الخمس التي وجهت عملنا على أهداف التنمية المستدامة - الناس والكوكب والرخاء والسلام والشراكة - التي أهدمت - وأنا واثق من ذلك - اختيار الرئيس لموضوع هذه الدورة الجديدة للجمعية العامة. إن تلك الكلمات الخمس واسعة بما يكفي لكي تشمل المثل العليا التي تتمسك بها جماعيا، واستيعاب تنوعنا الهائل في نفس الوقت. وفي حالة ناورو، يشكل مركزنا كدولة جزرية صغيرة نامية الأساس لكل جوانب حياة شعبي.

لم تؤخذ الجزر الصغيرة في الحسبان عندما أنشئ النظام الاقتصادي العالمي. فصغر حجم الجزر الصغيرة وسكانها وعزلتها الجغرافية وقلة مواردها الطبيعية وارتفاع مستوى عرضتها للصددمات الاقتصادية والبيئية من الخصائص التي تجعلها تشكل حالة تنمية خاصة. فشعبنا يرنو إلى الرخاء مثله مثل غيره. غير أن سبل التنمية المطروقة جيدا، ببساطة، غير متاحة لنا.

وتتوقف آفاقنا، بقدر أكبر من الغالبية، على كوكب مستقر، بما في ذلك مناخ آمن ومحيطات صحية. وذلك هو السبب في أن ناورو كانت من بين أوائل البلدان في العالم التي صدقت على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والسبب الذي أدى بنا إلى أن نجعل تنفيذ مساهمتنا الوطنية في الاتفاق على رأس أولوياتنا. لقد تعهدت كل البلدان تقريبا بهذا الالتزام الرسمي، ونحن الآن أقرب بستين من الموعد الذي سنخضع فيه للمساءلة.

وفيما يتعلق بالإجراءات المتصلة بتغير المناخ في البلدان النامية فإن تنفيذها مسؤولية جماعية. وقد برهننا كبلدان نامية، على إرادتنا السياسية لأن نكون جزءا من الجهد العالمي، غير أن معظمنا يفتقر إلى الموارد اللازمة لكي ننفذ مساهماتنا لوحدنا تنفيذها تماما. وفي ذلك الصدد، ندعو شركاءنا في التنمية إلى تكثيف برامجها للمساعدة.

وتندرج أولويات ناورو فيما يتعلق بالمناخ في أربع فئات هي: الطاقة المتجددة، وإعادة تأهيل الأراضي، والأمن المائي،

غضون ذلك، فإن أكثر نماذج التمويل الواعدة للبلدان النامية الصغيرة، مثل الوصول المباشر والدعم المباشر للميزانية، نادرا ما يقدمها شركاؤنا في التنمية. وذلك بحاجة إلى تغيير. ونحن بحاجة إلى أن يلي شركاؤنا احتياجات البلدان الصغيرة والضعيفة.

ونعلم أننا علينا بدورنا أن تصبح شركاء أفضل، ولهذا السبب أكد بلدي على أهمية بناء القدرات باعتباره عنصرا حيويا لتعاوننا الدولي. ومن أجل أن يزدهر أبناء شعبنا، يجب أن نستثمر في بناء معارفهم ومهاراتهم. ولا يوجد نقص في حلقات عمل التي عقدت في منطقة المحيط الهادئ. وما تحتاج إليه ناورو مسعى مستمر لبناء القدرات تدعمه موارد حقيقية، بما في ذلك الوجود القطري الطويل الأجل لشركائنا في التنمية عند الاقتضاء، لكي نترك مع مؤسسات محلية قوية تديرها قوة عاملة محلية ماهرة.

ولا يمكنني التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية وجود برنامج قوي لبناء القدرات. وبوصفي أحد معلمي المدارس السابقين، فإنني حريص على أهمية التعليم العالي الجودة لشعب بلدي. ولدينا برنامجنا التدريبية الخاصة لطلاب المدارس العليا والثانوية، فضلا عن برامج لمن هم بالفعل في القوة العاملة. ونشيد بالدعم السخي المقدم من أصدقائنا وشركائنا الذين قدموا المنح الدراسية وحلقات العمل التقنية التي لا تقدر بثمن لتحقيق تنميتنا الطويلة الأجل، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية العليا، مثل قطاع الصحة والتعليم والهندسة والإدارة العامة والحكومة الرشيدة.

إن بناء اقتصاد سليم وتنشئة شعب منتج يتطلبان أيضا إقامة علاقات خارجية سلمية ومستقرة، ليس في منطقة المحيط الهادئ فحسب، بل أيضا في جميع أرجاء العالم. وفيما يتعلق بمنطقة المحيط الهادئ، تناشد ناورو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الدخول في حوار مع البلدان الأخرى الأطراف في النزاع في شبه الجزيرة الكورية. إن التهديدات الموجهة ضد جمهورية كوريا واليابان وغوام ومدن الولايات المتحدة لا تساعد على تحسين

مواجهة التهديدات المتزايدة لصحة محيطاتنا. إن الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى أن تجسد في عملنا عبر جميع قطاعات المحيطات وفي تنفيذ الاتفاقات الجديدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. إن بدء واختتام مؤتمر حكومي دولي لوضع مشروع اتفاق تنفيذ جديد يتماشى مع التراث المشترك للبشرية ومن شأنه أن يتيح حماية المحيطات وحفظها ينبغي أن يكون أولوية عاجلة في ذلك العمل. ويشكل أمن محيطاتنا مشكلة أخرى يجب أن نتصدى لها جميعا.

ويشكل صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم تهديدا كبيرا آخر، ويمثل خسارة اقتصادية لاقتصادنا الصغير. وإلى جانب الجرائم العابرة للحدود التي تقع داخل مياهنا وداخل مياه جيراننا، فإن هذه مسألة تتطلب التعاون على عدد من الجبهات من خلال الشراكات المشتركة بين الوكالات وبين البلدان. وأناشد أصدقائنا وشركاءنا مواصلة البرامج القائمة، مثل اتفاق ريان السفينة وغيره من ترتيبات التعاون الثنائي الجارية التي تفاوضت بشأنها الولايات المتحدة، فضلا عن برامج المراقبة البحرية التي تقدمها أستراليا ونيوزيلندا. ونحن نتطلع إلى إقامة شراكات مع وكالات إنفاذ القانون الأخرى في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها.

ولكي يستفيد شعب ناورو من تلك الجهود العالمية لحماية المناخ والمحيطات، سيتعين علينا بناء شراكات حقيقية ودائمة تقوم على أساس الاحترام المتبادل وفهم واضح للاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع. وفي كثير من الأحيان استبعدت البلدان الصغيرة مثل بلدي عن البرامج الدولية. ويمكن أن يكون الوصول إلى آليات التمويل مستحيلا بشكل فعلي لأن تطبيق التزام الإبلاغ يتجاوز قدرات مؤسساتنا المحلية. ولا يمكن الاعتماد على الاستثمار الخاص وهو نادرا ما يكون متاحا لتقديم الخدمات الأساسية وبناء الهياكل الأساسية الحيوية. وفي

في ذلك جميع أوجه عدم المساواة والانحراف فيها. ولا شك في أن ذلك سيكون أصعب جوانب المهمة التي تنتظرنا.

في الختام، أود أن أشكر حكومات أستراليا، تايوان، نيوزيلندا، اليابان، الهند، الاتحاد الروسي، الاتحاد الأوروبي، إيطاليا، إسرائيل، كوبا، جمهورية كوريا والولايات المتحدة على مواصلة تقديم الدعم والمساعدة إلى ناورو. إننا نقدر كثيراً صداقتها ونتطلع إلى استمرارها في التعاون والدعم.

ومن هذا المنطلق، أود أن أتقدم بشكر خاص إلى الأمم المتحدة على ما قدمته من دعم إلى ناورو قبل حوالي ٥٠ عاماً مضت، الأمر الذي أدى إلى استقلالنا. ونحن سنحتفل في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بيويلنا الذهبي بوصفنا دولة ديمقراطية وذات سيادة. وأود أيضاً أن أشكر جميع البلدان التي دعمتنا في ممارسة حقنا في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناورو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد بارون ديفافيسي واكا، رئيس جمهورية ناورو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

#### البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

##### المناقشة العامة

**خطاب السيد هنري فان ثيو، نائب رئيس جمهورية اتحاد ميانمار**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية اتحاد ميانمار.

اصطُحِب السيد هنري فان ثيو، نائب رئيس جمهورية اتحاد ميانمار، إلى المنصة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيد هنري فان ثيو، نائب رئيس جمهورية اتحاد ميانمار، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الحالة، ويُحتمل أن تضع العديد من البلدان الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك ناورو، على خط النار. وذلك أمر غير مقبول بتاتا، وعلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توقف تلك التهديدات، بما في ذلك إطلاق الصواريخ في المحيط الهادئ.

وفي مكان أبعد نحو الجنوب، لدينا في تايوان دولة تنعم بالسلام والرخاء والسعادة. وتحظى تايوان بالقدرات التقنية والمالية للإسهام صوب تحقيق السلام العالمي والتنمية العالمية، لا سيما من منظور تفوقها ودرايتها في المجال التقني. وهي تود أن تسهم وتشارك بحرية من خلال الشراكات والأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وأنشطتها ذات الصلة. ومن أجل ضمان أن يتمكن الشعب التايواني من تقديم إسهامات إيجابية إلى المجتمعات في جميع أرجاء العالم، فإنه يجب أن يمنح حرية السفر أينما يختار. فنحن، في نهاية المطاف، عالم يدعو إلى الشمولية والعالمية وإلى ألا يترك أحد خلف الركب. وبذلك الروح نفسها، فإن ناورو تجدد دعوتها إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

إن عبارة "الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة" تعبر بصورة منمّقة عن نطاق عملنا خلال السنة القادمة وما بعدها. غير أن هناك كلمة أخرى يجب علينا ألا نتجاهلها. إن هذه الكلمة هي السلطة. فالسلطة هي التي تحدد ما إذا كان سحري تعبئة الموارد من أجل الناس أم للترتّب. وتحدد السلطة ما إذا كانت أصوات المهمشين ستُسمع أم لا. وتقرر السلطة ما إذا كنا سنترك وراءنا كوكباً سليماً ومليئاً بالموارد للأجيال المقبلة، أم لا. إن تجاهل دور السلطة في تشكيل مستقبلنا هو تنازل عن السلطة المحدودة التي قد تكون لدينا. وإذا أردنا أن نحقق أهدافنا الطموحة من أجل كوكب مستدام ينعم بالسلام والرخاء، سيتعيّن علينا التعامل مع السلطة كما هي موجودة بالفعل في العالم، بما

النزاع الداخلي المسلح في ميانمار وأيضاً للتوصل إلى حلول دائمة ومجدية للحالة المعقدة في ولاية راخين (انظر A/71/PV.11). واليوم، بعد مضي عام واحد، أقف هنا لأطلع الجمعية على التقدم الذي أحرزناه والتحديات المتبقية التي تنتظرنا. بالنظر إلى أن الحالة في ولاية راخين كانت لأسباب مفهومة محط اهتمام العالم في الأسابيع الأخيرة، أودّ أن أبدأ بالتطرق إلى تلك المسألة. بالأمس، أحاطت مستشارة الدولة أعضاء السلك الدبلوماسي في ميانمار علماً بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز المصالحة الوطنية والسلام. وسلطت الضوء على إنجازات الشهر الـ ١٨ الماضية والتحديات المتبقية. وفيما يتعلق بالحالة في راخين، قالت إن ميانمار تشاطر المجتمع الدولي شواغله إزاء التشرذم والمعاناة التي تعاني منها جميع الطوائف المتضررة من السلسلة الأخيرة من الهجمات الإرهابية. وشددت أيضاً على أننا:

”ندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان والعنف غير المشروع. ونحن ملتزمون باستعادة السلام والاستقرار وسيادة القانون في جميع أنحاء ولاية راخين. وقد صدرت تعليمات لقوات الأمن بالالتزام الصارم بمدونة قواعد السلوك عند الاضطلاع بالعمليات الأمنية، وممارسة ضبط النفس الواجب واتخاذ جميع التدابير الرامية إلى تفادي حدوث أضرار تبعية وإلحاق الضرر بالمدينين الأبرياء. وسيجري التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وجميع الأعمال الأخرى التي تعوق الاستقرار والوئام وتقوض سيادة القانون، وفقاً للقواعد الصارمة للعدالة. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء معاناة جميع الأشخاص الذين علقوا في الصراع“.

إن الحالة في راخين تمثل واحدة من الأولويات العليا للحكومة منذ أن تولت مهامها.

وتسعى الحكومة إلى استعادة السلام والاستقرار وتعزيز الوئام بين كل المجموعات السكانية. وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦،

السيد فان ثيو (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ونحن على ثقة بأن دورة هذا العام، في ظل قيادتكم المقتدرة، ستكون مثمرة.

وقبل أن أدخل في جوهر بياني، أود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص المواساة لحكومة وشعب المكسيك إثر الخسائر في الأرواح والممتلكات الناجمة عن الزلزال المدمر الذي ضرب مدينة مكسيكو.

وأود أيضاً أن أعرب عن عميق مواساتنا لحكومات وشعوب الولايات المتحدة ودول منطقة البحر الكاريبي، التي عانت من العواقب المروعة لأعاصير متتالية في فترة قصيرة لا تتجاوز أسبوعين. كما نقدم تعازينا إلى شعب بورتوريكو، الذي لا يزال يعاني من آثار إعصار ماريا.

إن شدة وتواتر تلك الكوارث الطبيعية لهما أدلة على تغير المناخ، الذي أصبح الآن واقعاً يشكل تهديداً خطيراً لكوكبنا. وباتت آثاره عالمية في نطاقها ولم يسبق لها مثيل في شدتها. وميانمار بلد مُعرض للغاية للآثار السلبية لتغير المناخ. ومن ثم، فإننا، بوصفنا بلداً كثيراً ما يتعرض للعواصف والفيضانات ونوبات الجفاف، نرحب باتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن ميانمار أودعت أمس لدى الأمين العام صكوك تصديقها على اتفاق باريس وتعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو.

ونرحب بموضوع الدورة الحالية، ”محرورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“. والسلام والاستقرار أمران ما زلنا نسعى إلى تحقيقهما في ميانمار بعد ما يقرب من سبعة عقود من الاضطرابات المدنية والنزاع.

وفي العام الماضي، حددت مستشارة دولتنا، السيدة أونغ سان سو كي، من على هذا المنبر رؤية حكومتنا لإنهاء عقود من

نت ومرو وثبت ومرامغي وهندوس. وكان معظم العالم غافلاً عن وجودهم ومحتهم.

واسمحو لي أن أتكلم بوضوح. إن حكومة ميانمار تشعر بالقلق إزاء الحالة الراهنة في ولاية راخين. ونعرب عن عميق تعاطفنا مع أسر جميع المدنيين الأبرياء وأفراد الشرطة وقوات الأمن الذين فقدوا أرواحهم. ولا أحد ينكر أن هذه مشكلة كبيرة الحجم.

ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن الحالة قد تحسنت. فلم يبلغ عن وقوع اشتباكات مسلحة منذ ٥ أيلول/سبتمبر. وعليه، فإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد أن تدفق المسلمين الذين يعبرون إلى بنغلاديش مستمر بلا هوادة. ونود أن نعرف سبب ذلك النزوح الجماعي. من المعروف أن السواد الأعظم من السكان المسلمين قرروا البقاء في قراهم.

ونحن نتفق مع من يرى أن هناك حاجة إلى كفالة تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى كل من يحتاج إليها. وعلاوة على ذلك، فإننا نقر بأن واجب الاستجابة للتحديات في ولاية راخين هو أولاً وقبل كل شيء واجب حكومتنا الوطنية. والحالة في راخين معقدة. والتحديات التي نواجهها كبيرة. وبناء على ذلك، اعتمدنا استراتيجية وطنية متكاملة لمعالجة هذه المشكلة.

ويسرني أن أعلن عن إطلاق لجنة برئاسة الوزير الاتحادي للرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية. ولضمان الشفافية والمساءلة، كلفت اللجنة بإصدار تقرير مرحلي علناً كل أربعة أشهر. وبالإضافة إلى هذه اللجنة، نعزم إنشاء مجلس استشاري يضم شخصيات بارزة من ميانمار والخارج.

وفي الوقت الحاضر، تمثل المساعدة الإنسانية أولى أولوياتنا. ونحن ملتزمون بضمان تلقي جميع المحتاجين للمساعدة دون تمييز. وقد خصصنا بالفعل أموالاً وموارد وطنية كبيرة لعمليات

أنشئت اللجنة المركزية المعنية بتنفيذ السلام والاستقرار والتنمية في ولاية راخين، برئاسة مستشارة الدولة نفسها، للنظر في الاحتياجات الخاصة لتلك الولاية. بالإضافة إلى ذلك، أنشئت لجنة استشارية برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في آب/أغسطس ٢٠١٦، لإسداء المشورة للحكومة بشأن إيجاد حلول مستدامة للحالة المعقدة هناك.

ونسعى جاهدين لضمان تنمية ولاية راخين على النحو الواجب، مع ضمان السلام والاستقرار والتماسك المجتمعي. وهذه ليست بالمهمة اليسيرة. فالريية العميقة التي تولدت عبر عقود ينبغي أن تُمحي ببطء. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أصدرت لجنة عنان الاستشارية تقريرها النهائي. وقد رحبت حكومتنا بهذا التقرير على الفور.

وكنا نأمل أن نتاح لنا الفرصة اليوم كي نطلع العالم على التقدم الذي أحرزناه صوب تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية. ولكن، بدلا عن ذلك، فإن من دواعي أسفي العميق أن يكون عليّ، في المقام الأول، أن أحاطب الجمعية بشأن الحالة الراهنة في ولاية راخين عقب الهجمات الأخيرة التي شنتها الجماعة الإرهابية المعروفة باسم جيش إنقاذ الروهينغيا في أراكان في الشهر الماضي.

وكما تعلم الجمعية العامة، ففي غضون ساعات من صدور تقرير اللجنة الاستشارية، نفذت سلسلة من الهجمات المنسقة ضد ٣٠ موقعا للشرطة في شمال راخين. وأعلن جيش إنقاذ الروهينغيا في أراكان مسؤوليته عن الهجمات. وأدت تلك الهجمات إلى اندلاع العنف مجدداً في المنطقة، وأسفر ذلك عن خسائر كبيرة في الأرواح ومعاناة واسعة النطاق وتشريد جماعي للعديد من سكان المجتمعات المحلية. واضطر العديد من السكان إلى هجر بيوتهم وقراهم - لا المسلمين والراخين فحسب، بل وجماعات الأقليات الصغيرة الأخرى، مثل دينغ-

في الأسبوع الماضي، وسنوجه الدعوة للمراقبين ليشهدوا بعض برامجنا في الوقت المناسب.

إن الأحداث التي وقعت في ولاية راخين مؤخراً هي تذكرة مؤلمة بأننا نواجه تحديات صعبة في الرحلة الطويلة نحو تحقيق السلام والرخاء والديمقراطية. ومع ذلك، أود أن أكرر التأكيد على أن التزامنا بالسلام لا يزال قوياً وثابتاً مثلما كان قبل عام واحد، حين خاطبت مستشارة الدولة، السيدة أونغ سان سو كي، الجمعية العامة لأول مرة من على هذا المنبر.

وكجزء من هذا الالتزام، جعلنا عملية المصالحة الوطنية والسلام على رأس أولوياتنا. فرؤيتنا هنا واضحة، إننا نريد تحقيق اتحاد ديمقراطي فيدرالي، استناداً إلى مبادئ الحرية والعدل والمساواة في الحقوق وتقرير المصير.

وفيما يتعلق بعملية السلام في ميانمار، يسرني أن أبلغكم بأننا نجحنا، في أيار/مايو الماضي، في عقد الدورة الثانية لمؤتمر السلام للاتحاد. وقد تمكنا، للمرة الأولى، من مناقشة وتحديد المبادئ الأساسية التي ستشكل الأساس لاتحاد فيدرالي ديمقراطي. وقد وقع على اتفاق الاتحاد، الذي يتألف من ٣٧ من المبادئ التي تغطي القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ممثلون عن الحكومة والبرلمان والجيش والمنظمات العرقية المسلحة والأحزاب السياسية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد باروس ميليت (شيلي).

وعلى الرغم من أننا أحرزنا تقدماً حقيقياً، فإننا نعلم أن الطريق أمامنا طويل ومتشابك. فانتقلنا الديمقراطية هس. ونحن لا نطلب، في هذه المرحلة الهامة من تاريخ أمتنا، سوى أن يواصل المجتمع الدولي دعم جهودنا من أجل تحقيق السلام والرخاء والديمقراطية.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد إيمان ميانمار بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وثقتها بها. كما أشدد على التزامنا الثابت بالتوصل إلى عالم يسود فيه السلام والوثام.

الإغاثة الإنسانية. ويسرني أيضاً أن أحيط الجمعية علماً بأن الآلية الجديدة التي تقودها الحكومة، والتي أنشئت بالتعاون مع حركة الصليب الأحمر، قد بدأت أنشطتها في مجال المساعدة الإنسانية أيضاً.

وباسم حكومة ميانمار، أود أن أعرب عن امتناني لجميع البلدان التي عرضت المساهمة في برنامج المساعدة هذا. وعلى وجه الخصوص، نحن ممتنون لعروض الدعم السخية التي تلقيناها مؤخراً من العديد من أصدقائنا في شتى أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، فإننا نعمل جاهدين على تعزيز العلاقات مع بنغلاديش. حيث قام وزير الدولة للشؤون الخارجية ومستشار الأمن الوطني بزيارة بنغلاديش في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه. وكنا نأمل في زيارة من قبل وزير الشؤون الداخلية في بنغلاديش، ولكن تعين تأجيلها، إذ لم يتمكن الوزير من الحضور في آب/أغسطس. وسنرحب به في أي وقت يستطيع الحضور إلى ميانمار، ومجدونا الأمل في المضي قدماً بتعاوننا بشأن مسائل أمن الحدود.

وكانت هناك دعوة إلى عودة النازحين الذين فروا مؤخراً من شمال ولاية راخين إلى بنغلاديش. وقد أعلنت مستشارة الدولة في بيانها أمس أن ميانمار مستعدة لبدء عملية التحقق في أي وقت. وكانت لجاننا تجربة من هذا القبيل في ١٩٩٣، من خلال إنشاء فريق عامل مشترك لتنفيذ عملية الإعادة إلى الوطن. ويمكننا أن نطور عملية استناداً إلى تلك التجربة.

وميانمار تقف مع بقية العالم في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره فالإرهاب من أخطر التهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين. وموقفنا واضح. فنحن لا يمكن أن نتغاضى عن الإرهاب. وفي الوقت نفسه، تعمل الحكومة على ضمان ألا تصرفنا الأعمال الإرهابية عن اتباع الاستراتيجية الطويلة الأجل الضرورية من أجل التصدي للتحديات المعقدة في ولاية راخين اليوم. وتوصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين توفر خارطة طريق واضحة. وقد بدأت لجنة التنفيذ عملها

متمنين له التوفيق والسداد في خدمة أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنجاح في تحقيق مساعيها الرامية لتعزيز التعايش السلمي وحفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات، بما في ذلك متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

ولا يفوتنا أن نشكر الدور الحيوي والفعال الذي اضطلع به سلفه السيد بان كي - مون خلال السنوات العشر الماضية والإنجازات الكبيرة التي تحققت أثناء فترة ولايته كاتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واعتماد أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الإنجازات المتميزة. وانطلاقاً من إيمان دولة الكويت الراسخ بالدور الحيوي والفعال الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها ووكالاتها وبرامجها لمواجهة التحديات والمخاطر العالمية المتزايدة، فإننا نرحب بالمقترحات والخطط التي قدمها الأمين العام لإعادة هيكلة الأمانة العامة بهدف تعزيز فعاليتها وكفاءتها لضمان اتساق وانسجام أنشطتها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

كما نجدد دعوتنا إلى ضرورة إصلاح مجلس الأمن بما يعكس الواقع الدولي الجديد ويعزز مصداقيته وشرعيته ويضمن تمثيلاً عربياً دائماً يتناسب مع عدد الدول العربية ومساهماتها في دعم مختلف أنشطة الأمم المتحدة.

إن ما يبعث على القلق هو ما نشهده من تحديات ومخاطر في مناطق مختلفة من عالمنا كانتشار ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب ومخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديد باستخدامها وانتهاك حقوق الإنسان، كما يحدث حالياً لأقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار، التي ندعو إلى الوقف الفوري لجميع أعمال القمع التي تمارس ضدهم ومنحهم حقوقهم في المواطنة والعيش الكريم.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، أشكر نائب رئيس جمهورية اتحاد ميانمار، على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب السيد هنري فان ثيو، نائب رئيس جمهورية اتحاد ميانمار، من المنصة.

**خطاب الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة الكويت.

اصطُحِب الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** يسرني أيما سرور أن أرحب بسمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الشيخ الصباح (الكويت):** يطيب لي بداية، السيد الرئيس، أن أتقدم باسم حكومة وشعب دولة الكويت بخالص التهاني والتبريكات لشخصكم ولجمهورية سلوفاكيا الصديقة على انتخابكم رئيساً للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكداً لكم دعم الكويت الكامل لكل ما من شأنه تسهيل مهام أعمالكم والمسؤوليات الملقاة على عاتقكم، وثقتنا التامة بأنكم أهل لها وأن خبراتكم في القضايا الدولية ستساهم في إدارتكم لأعمال دورة الجمعية العامة.

وأود كذلك أن أعثم هذه المناسبة لأعرب عن خالص تقديري للجهود البارزة التي بذلها سلفكم السفير بيتر تومسون خلال ترؤسه أعمال الدورة السابقة باقتدار ونجاح. كما أود أن أعثم هذه المناسبة لأهنئ معالي الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على الثقة المستحقة التي نالها من قبل المجتمع الدولي وأهنئ بلده الصديق جمهورية البرتغال على انتخابه أميناً عاماً للأمم المتحدة،

الأمن ذات الصلة وبما يساعد العراق على استعادة دوره ومكانته الإقليمية والدولية.

يصادف العام الحالي مرور خمسين عاما على احتلال الأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، تلك القضية العربية التي تشبعت قرارات صادرة عن الأمم المتحدة ومبادرات دولية وإقليمية دون أن تجد طريقا للتنفيذ بسبب تعنت سلطة الاحتلال الإسرائيلي ورفضها الصريح والسافر لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وآخرها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي أكد أن تلك الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية غير قانونية وغير شرعية وطالب بوقفها كونها تقوض فرص التوصل إلى سلام دائم وعادل وشامل.

إن دولة الكويت تؤكد إدانتها للانتهاكات الإسرائيلية التي حدثت مؤخرا في الحرم القدسي الشريف في محاولة جديدة لتغيير الوضع التاريخي القديم وترفض رفضا قاطعا جميع السياسات والخطط والممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف تهويد المدينة المقدسة وطمس هويتها العربية والإخلال بتركيبها السكانية وعزلها عن محيطها الفلسطيني، وتعتبر هذه الانتهاكات تهديدا صارخا للسلام والأمن الدوليين ومخالفة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

ومن هذا المنطلق، ناشد المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، بضرورة الالتزام بمسؤولياته ومواصلة الضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة والاعتراف بدولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية وفق حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ ووفق مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

من المؤسف أنه منذ بدء الأزمة في سورية، ونحن نستعرض أرقاما وحقائق مفرزة للصراع الدائر مما يؤكد أن الدمار هو العنوان الرئيسي لما يجري في سورية والذي لا يمكن تقييم وحصر أثاره

إن موقف دولة الكويت مبدي وثابت في إدانة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وتأييد كافة الإجراءات والتدابير الدولية لمكافحة الإرهاب والقضاء على التنظيمات الإرهابية. كما تساهم دولة الكويت بشكل كبير بتقديم الدعم اللوجستي للتحالف الدولي لمحاربة الجماعات المتطرفة.

ومن المؤسف أن لمنطقة الشرق الأوسط النصيب الأكبر من التحديات مع تعدد الأسباب وتنوع الوسائل، الأمر الذي يستوجب تضافر الجهود الدولية لمواجهة هذه الظواهر الخطيرة والتركيز على معالجة جذورها لينعم العالم بالأمان والاستقرار، إذ أن تلك التحديات والمخاطر تهدد صميم الأمن والسلام الدوليين والتي غالبا ما يكون المدنيون ضحاياها.

يواجه العراق الشقيق تحديات أمنية وسياسية واقتصادية كبيرة، وأبرزها مواجهته ومكافحته للتنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة. وهنا، نتقدم بالتهنئة للحكومة العراقية وللشعب العراقي على الانتصارات التي تحققها قواته على الأرض في محاربة تنظيم داعش وتحريرها العديد من المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة التنظيم. ونأمل أن تستمر هذه الانتصارات لتحرير كافة المناطق المتبقية وتسهم في تعزيز جهود المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي بما يؤدي إلى استعادة الأمن والاستقرار والمحافظة على وحدة العراق واستقلاله وسيادته وتهيئة الظروف الملائمة للبدء في جهود إعادة البناء والإعمار وإعادة النازحين إلى مناطقهم.

وفي هذا السياق، واستجابة لدعوات تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية، تعترم دولة الكويت وبالتعاون والتنسيق مع العراق والمجتمع الدولي استضافة مؤتمر دولي للمانحين في العام المقبل لإعادة إعمار المناطق المهتدة من تنظيم داعش. ونجدد هنا التزامنا بتقديم كافة أشكال الدعم لمساعدة العراق على إنهاء تنفيذ كافة الالتزامات المتبقية التي نصت عليها قرارات مجلس

الكويت جهوداً كبيرة من أجل تسوية النزاع سلمياً في اليمن حيث استضافت على مدى أكثر من ثلاثة أشهر في العام الماضي المشاورات السياسية بين الأطراف اليمنية برعاية الأمم المتحدة، انطلاقاً من حرصها على استقرار اليمن الشقيق.

هذا ونؤكد استعدادنا مجدداً لاستضافة الأشقاء اليمنيين للتوقيع على اتفاق نهائي متى ما تم التوصل إليه بين الأطراف اليمنية،

ونجدد الدعم لجهود الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة يحول دون استمرار معاناة شعبه الذي يواجه أوضاعاً إنسانية واقتصادية صعبة، ونحن نؤمن بأن الحل الأمثل لمعالجة هذه الأوضاع الإنسانية يتطلب إعادة الأمن والاستقرار في اليمن بما يصون سيادته ووحدته أراضيه.

على الصعيد الإقليمي، وفي إطار الجهود والمسااعي التي تبذلها دولة الكويت لترسيخ قواعد حسن الجوار، فإننا نجدد دعوتنا إلى جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة إلى المسااعي الرامية إلى اتخاذ تدابير جادة لبناء الثقة، وإرساء علاقات قائمة على التعاون والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ونبذ الممارسات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة وتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، بما يوجه الجهود والإمكانات لمجالات البناء والتنمية لكي تنعم جميع شعوب المنطقة بالأمن والسلام والرفاه.

تواجه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحديات كبيرة بسبب الأنماط السلوكية الخاطئة للإنسان على مرّ العصور، إضافة إلى آثار الكوارث الطبيعية والاحتباس الحراري، الأمر الذي يضاعف من مسؤوليتنا الدولية، حيث أصبح من واجبنا بذل كل ما في وسعنا لتنفيذها بشكل شامل، الأمر الذي يتطلب منا جميعاً تعزيز آليات الشراكات الإنمائية لمواكبة المتطلبات والاحتياجات،

الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لكنها بكل أسف ستساهم في ضياع مستقبل جيل كامل من أبناء الشعب السوري الشقيق. فأعداد القتلى تجاوزت ٤٠٠ ألف وهناك ما يقارب ١٢ مليون شخص ما بين نازح ولاجئ ولحق دمار هائل بالممتلكات والبنى التحتية في أغلب المحافظات. وقدمت بلادي مساهمات طوعية خلال تلك المؤتمرات تقدر بمليار وستمئة مليون دولار وتم تسليم الجزء الأكبر منها لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بالشأن الإنساني.

إن المسارين السياسي والإنساني لمشهد الصراع في سورية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة خلالهما، لم يغيرا كثيراً من الواقع وهو ما جعلنا على يقين أكثر من أي وقت مضى بأن قناعاتنا ومواقفنا منسجمة مع ما كنا ندعو إليه منذ البداية وهو عدم وجود أي حل عسكري لهذه الأزمة. إن وتيرة المسار السياسي ما زالت بطيئة. فمنذ صدور بيان جنيف في عام ٢٠١٢ (A/66/865، المرفق) الذي شهد لاحقاً اختلافات حادة في تفسير ما جاء فيه، شهدنا سبع جولات للمحادثات السورية في جنيف على مدى خمس سنوات بين مختلف الأطراف دون تحقيق تقدم يذكر وهو ما يستوجب تكثيف العمل لجمع أطراف الصراع في حوار مباشر يهدف إلى إيجاد تسوية سلمية، وفقاً لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن وعلى وجه الخصوص القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما يؤدي إلى إيجاد واقع سياسي تتوافق عليه جميع مكونات الشعب السوري يحافظ على وحدة واستقلال سورية وسيادتها ويحقق طموحات الشعب السوري المشروعة.

نجدد هنا الالتزام الكامل بوحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية والتأكيد على دعم ومساندة الشرعية الدستورية في اليمن. كما نؤكد على أن الحل السياسي في اليمن يستند إلى المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى وجه الخصوص القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وقد بذلت دولة

ودعم جهود الوساطة والمساعي المبذولة لحل النزاعات بالوسائل السلمية،

وتفعيل دور المجلس، ودعم الجهود الرامية لإضفاء المزيد من الشفافية على عمله، وتعزيز مشاركة الدول الصغيرة في أعمال الأمم المتحدة وأجهزتها. وسنسعى جاهدين لدعم وتفعيل الاستجابة الدولية لأزمات المهاجرين واللاجئين والنازحين وجميع الأزمات الإنسانية الناجمة عن الحروب والصراعات التي تفاقمت في السنوات الأخيرة آمليين أن يعم الأمن والسلام في العالم أجمع. **الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة الكويت على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب سَمُو الشَّيْخ جَابِر الْمَبَارِك الْحَمْد الصَّبَاح، رَئِيس مَجْلِس وَزَرَاء دَوْلَة الْكُوَيْت، مِنْ الْمَنْصَة.

**خطاب السيد جوزايا فوركي باينماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السيد جوزايا فوركي باينماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي.

اصطُحِب السَّيْد جَوْزَايَا فُورِكِي بَايْنِمَارَامَا، رَئِيس وَزَرَاء جُمْهُورِيَّة فِيجِي، إِلَى الْمَنْصَة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، يسعدني كثيراً أن أرحب بدولة السيد جوزايا فوركي باينماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد باينماراما (فيجي) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتهنئة السيد ميروسلاف لايتشاك على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وأن أتمنى له كل النجاح في السنة المقبلة.

حيث سيَشكَلُ الْوَفَاءُ بِالْتِزَامَاتِنَا الْدَوْلِيَّةِ وَالتَّضَامُنِ عَلَى الصَّعِيدِ الْعَالَمِيِّ انْطِلَاقَةً حَقِيقِيَّةً لِبَلُوغِ أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ، بِمَهْدَفِ الْقَضَاءِ عَلَى جَمِيعِ أَشْكَالِ الْفَقْرِ، وَالتَّصَدِّي لِآثَارِ تَغْيِيرِ الْمَنَاحِ فِي سِيَاقِ اتِّفَاقِ بَارِيسِ التَّارِيخِيِّ بِاعْتِبَارِهِ أَحَدِ أَكْبَرِ الْعَوَاقِقِ لِبَلُوغِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ وَذَلِكَ وَفْقَ مَبْدَأِ الْمَسْئُولِيَّةِ الْمَشْتَرَكَةِ، مَعَ الْأَخْذِ بِعَيْنِ الْاِعْتِبَارِ تَبَايُنِ الْمَسْئُولِيَّاتِ وَالْأَعْبَاءِ.

وَتَمَضِي دَوْلَةِ الْكُوَيْتِ قَدَمًا بِخَطَى ثَابِتَةٍ نَحْوِ الْمُسْتَقْبَلِ الَّذِي نَصَبُو إِلَيْهِ بِقِيَادَةِ حَضْرَةِ صَاحِبِ السَّمُو أَمِيرِ الْبِلَادِ، الشَّيْخِ صَبَاحِ الْأَحْمَدِ الْجَابِرِ الصَّبَاحِ حَفْظَهُ اللهُ وَرِعَاةِهِ، فِي تَنْفِيذِ خَطَّةِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ لِعَامِ ٢٠٣٠ وَاضْعَةً إِيَّاهَا نَصَبَ أَعْيُنَهَا بِاعْتِبَارِهَا أَوْلَوِيَّةً لِكَافَةِ الْخَطَطِ وَالْبِرَامِجِ الْوَطْنِيَّةِ وَبِمَشَارَكَةِ كَافَةِ طَاقَاتِ الْمَجْتَمَعِ وَالشَّرَكَاءِ، وَالَّذِي جَسَدَهُ بِلَدِي بَرُؤَيْتِهِ الْوَطْنِيَّةِ التَّنْمُوِيَّةِ الْمُسْتَقْبَلِيَّةِ لـ "كُوَيْتِ جَدِيدَةٍ" بِحُلُولِ عَامِ ٢٠٣٥ عِبْرَ سَبْعِ رَكَائِزٍ أُسَاسِيَّةٍ تَهْدَفُ إِلَى تَحْوِيلِ الْكُوَيْتِ إِلَى مَرْكَزٍ إِقْلِيمِي رَائِدٍ مَالِيٍّ وَتِجَارِيٍّ وَثَقَافِيٍّ وَمَوْسُسِيٍّ.

لَقَدْ حَرَصَتْ دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ عَلَى تَحْمَلِ مَسْئُولِيَّاتِهَا الْإِقْلِيمِيَّةِ وَالدَّوْلِيَّةِ تَحَاةِ تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ بِمَخْتَلَفِ أَعْبَادِهَا الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاِجْتِمَاعِيَّةِ وَالبَيْئِيَّةِ، حَيْثُ قَطَعْنَا شَوْطًا طَوِيلًا فِي طَرِيقِ تَنْفِيذِ الْمَبَادِرَاتِ السَّامِيَّةِ لِحَضْرَةِ صَاحِبِ السَّمُو أَمِيرِ الْبِلَادِ - حَفْظَهُ اللهُ وَرِعَاةِهِ - لِلنَّهْوِزِ بِالشَّرَكَاتِ الدَّوْلِيَّةِ وَالتِّي تَأْتِي مَعَزَزَةً لِتَارِيخِ الْكُوَيْتِ الْمَتَوَاصِلِ مِنَ الْعَمَلِ الْاِئْتِمَائِيِّ وَالْاِنْسَانِيِّ.

قَبْلَ أَنْ أَخْتَمَ كَلِمَتِي، اسْمَحُوا لِي بِأَنْ أَعْبِرَ لَكُمْ جَمِيعًا عَنْ اِمْتِنَانِ وَشُكْرِ حُكُومَةِ وَشَعْبِ دَوْلَةِ الْكُوَيْتِ لِلثَّقَّةِ التِّي مَنْحَتُمُوهَا لِبَلَدِي بِانْتِخَابِهِ عَضْوًا غَيْرِ دَائِمٍ فِي مَجْلِسِ الْأَمْنِ لِعَامِي ٢٠١٨ - ٢٠١٩، وَذَلِكَ خِلَالِ الْاِنْتِخَابَاتِ التِّي عَقِدَتْ فِي شَهْرِ حَزِيرَانَ/ يُونِيَّةِ الْمَاضِي. وَبَعْدَ قَرَابَةِ الْأَرْبَعِينَ عَامًا مَنذُ تَوَلَّى دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ لِأَوَّلِ عَضْوِيَّةٍ غَيْرِ دَائِمَةٍ لَهَا فِي مَجْلِسِ الْأَمْنِ عَامِي ١٩٧٨ - ١٩٧٩، نَعُودُ الْيَوْمَ لِنَجْدِدَ التَّزَامَاتِنَا بِتَعْزِيزِ دُورِ مَجْلِسِ الْأَمْنِ فِي صِيَانَةِ السَّلْمِ وَالْأَمْنِ الدَّوْلِيِّينَ، وَفِي مَنَعِ نَشُوبِ الصَّرَاعَاتِ،

الأمم المتحدة على تعيين السفير طومسون مبعوثاً خاصاً معنا بالمحيطات. ويشرف فيجي أن يتولى أحد مواطنيها قيادة جهد يكتسي أهمية حيوية لضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة البالغة الأهمية.

وستحل العام المقبل الذكرى السنوية الأربعون لمساهمة فيجي في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبوصفنا دولة صغيرة، فإننا قد عانينا الكثير من الألم جراء فقدان بعض من خيرة جنودنا في مهام حفظ السلام على مر السنين. ولكن إسهامنا يشكل جزءاً هاماً للغاية في الكيفية التي ننظر بها إلى أنفسنا كأمة، بما لدينا من رجال ونساء يرتدون الزي العسكري، يعملون لخدمة المجتمع العالمي عن طريق حماية أشخاص عاديين في أجزاء مضطربة من العالم. لقد ساعدنا على مدى ٤٠ عاماً لجعل العالم أكثر أمناً. ونحن عازمون الآن على تقديم مساهمة ناجحة على النطاق الأممي الأوسع في الكوكب من خلال قيادتنا للدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

لا مفر من حقيقة أن تغير المناخ يشكل تهديداً خطيراً للأمن العالمي مثله كمثل أي نزاع. وهناك الملايين من الناس ينتقلون بالفعل بسبب الجفاف والتغيرات التي طرأت على الزراعة التي تهدد أمنهم الغذائي. وقد علمنا التاريخ أن البشر سيتصارعون دائماً من أجل الحصول على المياه. وما لم نعالج الأسباب الكامنة وراء تغير المناخ، فإننا نعلم بالفعل أن بعض الأماكن ستصبح غير صالحة للحياة وستختفي أماكن أخرى تماماً. وهناك ثلاثة من جيراننا، في منطقتي، معرضين للخطر، ولهذا السبب فإن فيجي قد عرضت توفير مأوى لشعب كيريباس وتوفالو في حال وقعت أسوأ الاحتمالات وغرقت بيوتهم تحت الأمواج.

إن تغير المناخ بالنسبة للشعب الفيجي أمر حقيقي. فهو يؤثر على حياتنا بكل الطرق. وتمثل القرى التي تحركت بكاملها نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر، وفقدان مقابر أجدادنا، والملوحة التي تؤثر على المحاصيل، والتهديد المستمر بتدمير المنازل

كما نعلم جميعاً، يواجه المجتمع العالمي عدداً كبيراً من التحديات، وتغير المناخ هو واحد منها وحسب. لكنني متأكد من أننا جميعاً نريد أن نوجه رسالة تضامن وتعاطف الليلة إلى ملايين الأشخاص في منطقة البحر الكاريبي الذين يعانون مرة أخرى من ويلات الإعصار ماريا. إنها لحظة قاسية على نحو خاص إذ تأتي بُعيد تمهيد الإعصار إيرما طريق الدمار عبر البحر الكاريبي والجزء الجنوبي من الولايات المتحدة. وإن أفكارنا وصلواتنا مع أولئك الذين تضرروا.

يتشارك الشعب الفيجي حسناً خاصاً من التضامن مع أولئك الذين فقدوا أحبائهم أو منازلهم وممتلكاتهم في هذه الأحداث. فقد فقدنا في العام الماضي ٤٤ من أبناء شعبنا وثلاث ناتجنا المحلي الإجمالي عندما ضرب فيجي أكبر إعصار على مدار تاريخها.

ولذلك، بصفتي الرئيس المقبل للدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإنني أدرك إدراكاً عميقاً الحاجة إلى قيادة استجابة عالمية للأسباب الكامنة وراء هذه الأحداث. والمعاناة المروعة في منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة تذكرنا جميعاً بأنه ليس هناك وقت لنضيقه.

كما أود الإشادة بسلف الرئيس الجديد، السيد بيتر طومسون، أول مواطن فيجي يتولى رئاسة الجمعية العامة. لقد أدى السفير طومسون دوره بامتياز كبير، وأريد أن أشكره كذلك على الدور الذي اضطلع به في توجيه الاهتمام العالمي نحو خطورة حالة محيطاتنا. إن المؤتمر المتعلق بالمحيطات الذي شاركت فيجي في استضافته مع السويد في حزيران/يونيه شكل نجاحاً غير مشفوع بتحفظ. وبصفتنا مجتمعاً عالمياً، فقد بدأنا المهمة الضخمة المتمثلة في استعادة صحة محيطاتنا والتصدي للإفراط في صيد الأسماك الذي يجرّد المحيطات من الحياة البحرية ويحرم الملايين من الناس من مورد ثمين، الآن وفي المستقبل. وأحيي

المناخ. إن التعاون هو الطريق الوحيد نحو الأمام. وسيفهم ذلك الحكماء من الرجال والنساء.

ولهذا فإنني توليت دور رئيس الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف، واغتيمت بلهفة فرصة أن أكون أول شخص من سكان جزر المحيط الهادئ يتولى ذلك. فالأمر يتعلق بكفالة نجاح شعب بلدي وازدهاره، الآن وفي المستقبل. ومن خلال التعاون مع الدول الأخرى في العالم من خلال هذه العملية، سوف نكفل معا أن تنجح البشرية وتزدهر. وسنحمل أنا والفريق الفيحي اللواء بعد المغرب في بون في تشرين الثاني/نوفمبر، ونشكر الرئاسة المغربية للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف لاتخاذ هذه الخطوات الكبيرة نحو تحقيق الهدف المتمثل في التنفيذ الكامل لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي العام القادم، ستسلم فيجي اللواء إلى بولندا. وأود أن أطمئن الرئاسة البولندية للدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف أن فيجي ستدعمها طوال العملية بأكملها.

لم تكن رئاستنا لتنجح بدون المساعدة الرائعة التي قدمتها ألمانيا. ولم نكن ببساطة نستطيع تنظيم حدث بهذا الحجم والتعقيد في فيجي. وبموجب الضرورة، قمنا بتأسيس رابطة مع ألمانيا تعد مثالا على الكيفية التي يمكن بها لبلدان العالم في أطراف الكرة الأرضية المترامية أن تعمل بفعالية من أجل تحقيق هدف مشترك رغم اختلاف مساحاتها وتباين الوسائل المتاحة لها بصورة هائلة. وقد فعلنا ذلك مع السويد في المؤتمر المتعلق بالمحيطات، الذي عقد في حزيران/يونيه، ونشعر بنفس القدر من الفخر للوقوف جنبا إلى جنب مع ألمانيا من أجل الوفاء بالأهداف التي حددها اتفاق باريس.

تدرك فيجي إدراكا عميقا أن الحكومات وحدها لا تستطيع التغلب على التحدي المائل أمامنا. ولهذا فإننا نركز بهذا الشكل على مفهوم وجود تحالف كبير على جميع المستويات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين العاديين

والهيكل الأساسية من النوع الذي شهدناه في العام الماضي، كلها أدلة على ذلك. والسبب في تضامنا مع شعوب منطقة البحر الكاريبي في الوقت الحاضر ليس فقط لقدرتنا على التعاطف معهم ولكن لأننا نخشى مواجهة نفس المصير. وأناشد دول العالم أن تتصور تدمير ثلث ناتجها المحلي الإجمالي في غضون سنة واحدة أو نحو ذلك. تخيلوا إعصار آخر يوجه ضربة مباشرة لعقود من التنمية ويقضي عليها.

من الواضح أن الاحترار العالمي يغير فهمنا لمصالحنا الوطنية. إنه يحضنا على إدراك أن السبيل الوحيد لكي نحقق كل أمة مصالحها أولا هو التكاتف مع كل أمة أخرى والمضي قدما معا. وأي شيء آخر يعد تدميرا ذاتيا للعالم ولكل أمة. وقد يكون من المغربي بالنسبة للقادة السياسيين أن يظهروا حمايتهم لبعض الصناعات الوطنية أو لهدف اقتصادي في الأجل القريب، ولكن يجب أن نسأل عن التكلفة. يجب على القادة الحكماء العمل بجد على إقناع شعوبهم بتبني السبيل الذي نعلم أنه يجب علينا سلوكه. لا يمكن الاختيار بين الرخاء والمناخ صحي، فكيف يمكننا أن نحقق الازدهار إذا كان علينا أن نكرس مواردنا من أجل نقل شعوب بأكملها أو تعزيز مدن رئيسية؟ وما تكلفة إيجاد أماكن جديدة للزراعة؟ وما هي العواقب التي ستترتب على الأمن العالمي والإقليمي إذا بدأت الأمم التنافس على أراض آمنة أو التنازع على تحركات اللاجئين بسبب المناخ؟ من الواضح أننا بحاجة إلى التعاون.

إننا بحاجة لأن نتعلم من بعضنا البعض وأن نستخدم الموارد الكبيرة في العالم لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة لأكبر عدد ممكن من الأشخاص. إننا بحاجة إلى مواصلة تحقيق الازدهار وكفالة رفاه الأمم والنظم الإيكولوجية في العالم. وإذا نظرنا إلى العملية باعتبارها أحد أشكال التفاوض التي يحاول فيها كل بلد الحفاظ على مصالحه الوطنية الضيقة، فسنفشل جميعا. وسنعجز عن حماية شعوبنا من الآثار المترتبة على تغير

وقد أرسينا بالفعل أساسا متينا لجهودنا في الرئاسة. وتحقق المفاوضات الرسمية تقدما، ونتطلع إلى الترحيب بالوزراء ووفودهم وممثلي المجتمع المدني في فيجي في الشهر القادم للمشاركة في الاجتماع التحضيري لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويسرنا بالفعل أن نرى طاقة القادة في اثتلافنا الكبير وإحساسهم بالهدف الذي يتعين عليهم بلوغه. وإنني ممتن بصفة خاصة لحاكم كاليفورنيا جيرى براون، الذي عينته لمساعدتي بصفته مبعوثا خاصا إلى الدول والمناطق، والذي يرأس قائمة مثيرة للإعجاب من القادة السياسيين في جميع أنحاء العالم الذين يشكلون جزءا من "تحالف أقل من درجتين". وكما نعلم جميعا، فإن اتفاق باريس يدعو إلى إبقاء معدل الاحترار العالمي أقل من ٢ درجة مئوية مقارنة بمتوسط درجات الحرارة خلال فترة ما قبل العصر الصناعي وأقرب ما يمكن إلى ١,٥ درجة مئوية.

وقد وقفت هنا قبل عام، قبل تعييني رئيسا لمؤتمر الأطراف في دورته الثالثة والعشرين، ودعوت إلى أن يكون هدفنا ١,٥ درجة مئوية (انظر A/71/PV.8). وكنت أقصد ما قلته في ذلك الحين، وأنا أقصد ذلك الآن. ويشكل تحديد هذا الرقم هدفا لنا أمرا عاجلا، ويجب علينا أن نفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ومن المؤكد أنني مفوض من منطقة المحيط الهادئ لتحقيق هذا الهدف، وأود في هذه المرحلة أن أشيد إشادة صادقة بأحد سكان جزر المحيط الهادئ الذي فقدناه مؤخرا، ولكن إرثه باق في هذه المفاوضات. فقبل عامين، جاء توني ديبروم من جزر مارشال إلى باريس رافعا شعارا قويا للغاية، هو: "١,٥ درجة للبقاء على قيد الحياة". ونحن نعتزم احترام تراث توني، وأعتزم أن أستلهم من روحه خلال فترة رئاستي.

وبالإضافة إلى ضمان اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من ظاهرة الاحترار العالمي، يجب علينا أيضا أن نفعل الكثير لجعل الدول والمجتمعات أكثر قدرة على الصمود أمام آثار تغير المناخ. ونحن نعلم أننا سنضطر جميعا إلى التكيف. ولكن يجب أن نضع

للمضي قدما بجدول الأعمال. إنني أتواصل مع المحافظين والعمد والقادة من كل نوع في مجتمعاتنا، والأشخاص المؤمنين، والأفراد على خط المواجهة في الصراع مع المناخ، والنساء، والشباب الذين يمثلون مستقبلنا. إننا سنفعل شيئا مختلفا في بون. وسيتولى قيادة المداولات الرسمية كبيرة مفاوضاتنا، السفيرة نزهة شاميم خان، وسأضطلع أنا بدور تنقلي. وسأكون حاضرا لحل أي صعوبات قد تنشأ في المفاوضات الرسمية. ولكي أجسد أهمية تحالفنا الكبير، سأسافر بين المنطقتين في بون - منطقة إجراء المفاوضات الرسمية ومنطقة العمل المتعلق بالمناخ - إلى جانب صديقي العزيز والبطل في مجال المناخ، السيد إينيا سيرويراتو، وكذلك زملائي القادة من منطقة المحيط الهادئ. وأعوول عليهم لمساعدتي في تمرير الرسالة القائلة بأنه لا يمكننا تحريك العملية بوتيرة أسرع من ذلك إلا بالعمل معا.

وفي منطقة العمل المتعلق بالمناخ - منطقة بون - تقوم فيجي وألمانيا بجمع كل من عليه الاضطلاع بدور في جعل تحالفنا الكبير يمثل تحولا كبيرا، بما في ذلك النشاط في مجال المناخ، والشركات الموجودة في طبيعة العمل في مجال التكنولوجيا، والفنانين، والمبدعين والراقصين، وفناني الأداء. وسنضفي على المنطقة روح بولا الفيجية من التفاؤل والشمولية التي جعلت جزرنا مشهورة في جميع أنحاء العالم. وفي منطقة بولا الرسمية، نريد أن تحتضن أمم العالم ما نطلق عليه نحن في فيجي وبعض البلدان الأخرى في منطقة المحيط الهادئ روح تالانوا المتميزة بالحوار القائم على أساس من الثقة والتعاطف وخدمة الصالح العام. ومن تجربتنا، فإن هذا هو أفضل سبيل لإنجاز الأمور، ولا سيما في الظروف الصعبة.

حيث أنه يجسد المشاركة المحترمة والصادقة والتعاونية، ويعترف بأنه ليس بوسع أحد منا مهما كان قويا، إيجاد حل لتحدي المناخ بمفرده. ولكي تنجو البشرية وتزدهر، ليس أمامنا من بديل سوى التعاون.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية فيجي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جوزايا فوريكي باينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي، من المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية.

**السيد بوريطة** (المغرب): باسم وفد المملكة المغربية، يطيب لي أن أهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه لرئاسة هذه الدورة، متمنيا له التوفيق في هذه المهمة النبيلة. كما نوه بالعمل المميز الذي قام به سلفه السيد بيتر طومسون وثمن عاليا حصيلة فترة رئاسته.

ونجدد دعمنا لجهود الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، الهادفة إلى إصلاح منظمة الأمم المتحدة وتحديث آليات عملها في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية الملحة، على أساس دينامية توفر زخما متجددا لأنشطتها، سعيا وراء تعزيز القيم والمبادئ المنصوص عليها في ميثاقها، كما نعرب له عن مساندة المملكة المغربية لخارطة الطريق التي اقترحتها بخصوص تفعيل آليات الوساطة والدبلوماسية الوقائية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وحفظ السلام وبنائه، وتحقيق التنمية المستدامة، وتنسيق جهود محاربة الإرهاب.

يعيش عالمنا على وقع مفارقات لها أثر مباشر على أسس عملنا المشترك وأهدافه المتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والأمن وإرساء التعاون والتضامن. ومن بين هذه المفارقات، لا يسعني إلا التركيز على ثلاث مفارقات بالغة الأهمية:

المفارقة الأولى أنه من المؤكد أن وتيرة الحروب بين الدول قد تراجعت وعدد ضحاياها قد انخفض، ولكن برزت في الوقت ذاته، تهديدات أمنية ليست أقل فتكا كالإرهاب والتطرف

ترتيبات خاصة لمساعدة أكثر الفئات ضعفا ومن لديهم أقل الموارد لمواجهة العواقب الكارثية التي نشهدها في كل مكان. ويسرنا المشاركة في جهود جادة مع الحكومات والقطاع الخاص بهدف كفالة إمكانية الحصول على تأمين مبتكر وبأسعار معقولة حتى يتسنى للمتضررين من الكوارث التعافي بسرعة أكبر. إن هذه هي مسألة عدالة وتنمية اقتصادية، لأنه دون التغطية التأمينية، تجد الكثير من الدول والمجتمعات المحلية أن الإصلاح وإعادة البناء يشكلان عبئا ثقيلا جدا عليها. ونشعر بالتشجيع أيضا بفضل التطور السريع في إيجاد حلول الطاقة البديلة النظيفة والميسورة التكلفة للبلدان في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يبشر جدا بأننا ستمكن من بلوغ هدف ١,٥ درجة مئوية وتحقيق الازدهار.

ولا يساورني أدنى شك في أن الدور الذي قمت به بصفة رئيس مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة والعشرين هو أهم دور يضطلع به زعيم من زعماء فيجي على الإطلاق. وأناشد زملائي من زعماء المحيط الهادئ أن يدعموني ونحن نتصدى لأكبر تحد تواجهه منطقتنا والعالم على الإطلاق. وأود أن أנוه بالعمل الذي قام به تحالف الدول الجزرية الصغيرة على مدار السنوات الثلاثين الماضية، والذي لم يتوقف عن رعاية مصالح شعوبنا، وذكّر العالم بأن مصالحنا هي مصالح كل مواطن عالمي. إننا جميعا في قارب واحد. ولهذا السبب، سنضع مجسما مركب من مراكب الإبحار في المحيط التي اشتهرت بها فيجي، والمعروفة باسم "نا دروا"، في القاعة الرئيسية في بون لتذكير الجميع بضرورة التصميم الجماعي للمضي قدما بهذه العملية والوفاء بالوعد الذي قطعناه في باريس. وأقول لجميع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاق باريس: رجاء افعلوا ذلك.

وأناشد دول العالم وجميع قادة الائتلاف الكبير تقديم الدعم. وأنا أستمد سلطتي بصفتي رئيس مؤتمر الأطراف منهم، وسأفعل كل ما في وسعي لاستخدامها بحكمة.

خلال مقدار نقاط جدول الأعمال المتعلقة بها أو طول القرارات المتخذة بشأنها، كما لا يجوز مقارنة مشاكل القارة من منطلق إراحة الضمير فقط. إن أفريقيا تمثل اليوم فرصة واعدة بفضل ما تزخر به من موارد وإمكانات طبيعية وبشرية تؤهلها لتصبح قطبا لخلق الثروة وجلب الاستثمارات ودفع عجلة الاقتصاد العالمي. فهي تنعم بموارد أولية متنوعة وأراض خصبة شاسعة ومصادر مياه وافرة وسكان شباب مواكبين للثورة الرقمية، ويتجاوز عدد سكانها بليون نسمة تمثل الطبقة الوسطى ثلثه.

ومن هذا المنطلق جعلت المملكة المغربية، بناء على الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، خلال العقدتين الأخيرين من التعاون بين بلدان الجنوب أحد أسس سياستها الخارجية. فالتعاون بين بلدان الجنوب في منظور جلالته مشروع طموح وواعد ومحور أساسي في التعاون الدولي ورافعة أساسية للتنمية المستدامة والأمن والاستقرار في القارة. واعتمد النموذج المغربي على نهج واقعي يروم تطوير شراكات مبتكرة ومثمرة وفعالة ومنفتحة، مسخرا لذلك وسائل بشرية ومادية ومعرفة تقنية هامة لمواكبة جهود البلدان الأفريقية في بناء اقتصادات متينة. وقد عبر صاحب الجلالة الملك محمد السادس عن ذلك في خطاب بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٦، حينما أكد جلالته قائلا: "فنحن لا نعتبر أفريقيا سوقا لبيع وترويج المنتجات، أو مجالا للريح السريع، وإنما هي فضاء للعمل المشترك من أجل تنمية المنطقة وخدمة المواطن الأفريقي". وبناء على هذه الرؤية، عمل المغرب على إطلاق مشاريع مهيكلية للتعاون والشراكة مع العديد من الدول الأفريقية، بهدف دعم النمو والاندماج الاقتصادي وخلق الثروة وفرص العمل وضمان الأمن الغذائي. إن عودة المغرب إلى أسرته المؤسسة الأفريقية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، لقرار مسؤول لا تحكمه الانتهازية ولا النفعية. إنه قرار تاريخي توج مسارا استراتيجيا على أساس رؤية ملكية سديدة تجسد التمسك

والنزعات الانفصالية وآثار التغيرات المناخية. والمفارقة الثانية أنه من المؤكد أيضا أن العولمة أعطت دينامية قوية للاقتصاد العالمي وفتحت آفاقا لتحقيق النمو والتقدم، لكنها سرعان ما أحدثت أزمات اقتصادية ومالية أدت إلى ارتفاع البطالة والفقر وتعميق الفوارق الاجتماعية داخل الدول وفيما بينها. أما المفارقة الثالثة فتتعلق بقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الذي حقق تطورا في تقنياته وأجهزته، أفضى إلى توسيع شبكات التغطية وقائمة الخدمات وقاعدة المستعملين، غير أن منظمات إرهابية عمدت إلى توظيفه لزعزعة الأمن والاستقرار والمس بسلامة الأشخاص، وتقويض جهود التنمية في حين استغلته تنظيمات إجرامية لنسف قيم المجتمعات وهويتها.

إن هذا الواقع بمفارقته يسائلنا حول مستقبل عملنا أمام هول التهديدات التي يتعرض لها من ظواهر غير تقليدية وذلك في ظل محدودية قدرته على التنبؤ بها، مما يستدعي تحديث منظومة عملنا الجماعي وتطوير نهج الاستباقية وتعزيز أدوات رد الفعل والقدرة على التكيف. فمخطئ من يعتقد أن إمكاناته وقدراته الذاتية، مهما عظمت، تستطيع أن تحصنه من هذه المعضلات، لذا، تبقى المملكة المغربية مقتنعة أن منظمة أممية فاعلة ونظاما متعدد الأطراف ناجح بإمكانهما الإسهام في صياغة مقارنة خلاقة ومتجددة لمعالجة هذه المفارقات على أساس العمل الجماعي وتحالفات وشراكات متضامنة وقوية.

لم يعد مقبولا الاستمرار في النظر إلى أفريقيا على أنها عبء على المجتمع الدولي. وفي الواقع، نحن الأفارقة مقتنعون أن قارتنا لم يسبق لها أن كانت كذلك، فقط بعض المفاهيم المغلوطة أصدرت في حقها هذا الحكم الجائر، وقد آن الأوان لرفع هذا الجور عنها.

الحقيقة أن أفريقيا لم تأخذ، وإلى اليوم، مكانتها المناسبة في جدول أعمال العمل المتعدد الأطراف. فينبغي ألا يقاس الاهتمام بها فقط من خلال المؤتمرات المخصصة لها ولا من

كما يرأس المغرب حاليا، بالاشتراك مع ألمانيا، المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في إطار نهج تشاركي يجمع دول الجنوب والشمال ويهدف إلى صياغة اقتراحات توافقية لا تنحصر في الجوانب الأمنية فحسب، بل تشمل الأبعاد التنموية والإنسانية لظاهرة الهجرة. ومن المنتظر أن تضمن مخرجات هذا المنتدى في الميثاق الدولي للهجرة الذي ستعتمده الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨. وسيقدم صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رائدا في مجال سياسات الهجرة داخل الاتحاد الأفريقي، وثيقة حول صياغة نهج أفريقي مشترك بخصوص رهانات الهجرة وإكراهاتها بهدف تغيير أنماط وأسس التعاطي مع هذه الإشكالية، وهو نفس النهج الذي تبناه المغرب على المستوى الوطني شمل إطلاق عملية تسوية وضعية مواطني دول أفريقيا جنوب الصحراء لتمكينهم من نيل حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.

وقد استفاد من هذه العملية في مرحلتها الأولى فقط ما يزيد على ٢٥ ٠٠٠ مهاجر أفريقي. وإدراكا منها بما يشكله تغير المناخ من تهديد فعلي للبشرية، ترأست المملكة المغربية الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي استضافته مدينة مراكش خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وقد مكنت هذه الدورة من تحقيق قفزة نوعية نحو ترجمة اتفاق باريس إلى تدابير ملموسة، حيث صدر عنها إعلان مراكش الذي ينص على أن العمل من أجل المناخ والتنمية المستدامة التزام سياسي على أعلى مستوى يجب أن يتم وفق نهج متواز وتضامني يأخذ بعين الاعتبار تكييف الاحتياجات مع الظروف الخاصة للبلدان النامية والأقل نموا وتلك المعرضة، بشكل خاص، للآثار السلبية لهذه الظاهرة.

وكانت أفريقيا كذلك في صلب اهتمامات الرئاسة المغربية، بحيث ترأس صاحب الجلالة، على هامش المؤتمر، مؤتمر قمة العمل الأفريقي الأول حول تغير المناخ توج بتبني خطة عمل طموحة ومتوازنة تعكس التزام القارة بالاضطلاع بمسؤولياتها في الجهود

والاعتزاز بالانتماء لأفريقيا، كما عبر عن ذلك صاحب الجلالة في كلمته خلال مؤتمر القمة الـ ٢٨ للاتحاد الأفريقي حيث قال: "أفريقيا قارتي، وهي أيضا بيتي".

وبنفس القناعة والعزيمة والإرادة، سيواصل المغرب تحمل مسؤولياته داخل الاتحاد الأفريقي، كعضو مؤسس للمنظمة الأم - منظمة الوحدة الأفريقية - وكشريك ملتزم وحيوي ونشط لم ييخل يوما على القارة الأفريقية بشيء، بل ظل يحمل قضاياها وهمومها داخل المنظمات والمنتديات الدولية والإقليمية ويحرص على خدمة مصالحها وتحقيق طموحاتها وأهدافها. التزم المغرب بصدق بتعهداته المتعددة الأطراف وانخرط بروح بناءة لإيجاد الأجوبة المناسبة لقضايا شاملة مطروحة بجدة على المجتمع الدولي وما تقلده لثلاث مسؤوليات هامة، مرتبطة بقضايا مكافحة الإرهاب والتطرف والهجرة وتغير المناخ، إلا تجسيد للثقة التي يحظى بها لدى المجتمع الدولي وشركائه على السواء. ولقد اعتمد نهج المغرب على مواءمة الأولويات الوطنية مع جدول أعمال الأمم المتحدة، علاوة على الالتزام بتقاسم التجارب والخبرات مع شركائه الأفارقة، على وجه الخصوص.

فبصفة المغرب رئيسا للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، جمعية هولندا، فإنه يساهم بشكل فعال في تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بما يحد من آثار هذا التهديد. ويعمل المغرب على تقاسم تجربته في مجال محاربة الإرهاب والتطرف مع شركائه وأشقائه الأفارقة عبر تبادل المعلومات والخبرات وبرامج التدريب الديني الذي يركز على اعتماد قيم التسامح والوسطية والاعتدال ونبت كل أشكال ومظاهر العنف والتطرف. ويتم تأمين هذا التدريب الديني لمئات من الأئمة والمرشدين والمرشحات من جنسيات أفريقية مختلفة من خلال مؤسسات مغربية متخصصة كمعهد محمد السادس لتدريب الأئمة والمرشدين والمرشحات ومؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة.

لم تعرف طريقها إلى الحلّ لحدّ الآن، بل ليست هناك أية آفاق واضحة حول مستقبلها على الرغم من الجهود المضنية التي يبذلها المجتمع الدولي، خاصة الإدارة الأمريكية الحالية. إن المملكة المغربية، التي يرأس عاقلها جلالة الملك محمد السادس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، تجدد رفضها لكل الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني للأماكن المقدسة في المسجد الأقصى والحرم القدسي، وتجدد الدعوات إلى تحرك دولي لحمل السلطات الإسرائيلية على وقف هذه الممارسات.

ما زالت منطقة المغرب العربي تعيش وضعية صعبة من جراء انعدام التنسيق السياسي وضعف الاندماج الاقتصادي وهشاشة التعاون الأمني في سياق تفاقم الأزمة الليبية وتزايد التهديدات الأمنية. إن هذا الواقع يُسائل الأطراف التي لا تزال متشبثة بمنطق المتجاوز الذي هدفه الوحيد الإبقاء على الخلافات الموروثة عن حقبة سابقة، كتلك المتعلقة بالصحراء المغربية. فإذا كان المنتظم الدولي يشجّع على حلّ سياسي مبني على التوافق والواقعية، وإذا كانت المبادرة المغربية للحكم الذاتي تحظى بدعم متزايد من طرف المجموعة الدولية كمقترح جدّي وواقعي وذو مصداقية، فإنه يتعيّن على الأطراف الأخرى في هذا الخلاف الإقليمي أن تتحمّل مسؤولياتها وتتخلّى عن ازدواجية الخطاب وتنخرط بجدية وبروح بناءة في المسلسل السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة. ويجدد المغرب استعداده لمواصلة العمل بكل صدق وعزيمة مع السيد الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي الجديد، السيد هورست كوهلر، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية نهائية في إطار سيادة المملكة المغربية ووحدة الترابية، وعلى أساس مبادرة الحكم الذاتي.

وبالموازاة مع ذلك، يواصل المغرب جهوده من أجل تفعيل النموذج التنموي بأقاليمه الجنوبية، وتطبيق نظام الجهوية الموسّعة بشكل يكفل لسكان الصحراء المغربية التدبير الذاتي لشؤونهم المحلية، في مناخ من الديمقراطية والاستقرار والتنمية المندمجة،

الدولية إزاء هذه التغيرات. وعلى المستوى الوطني، اتبع المغرب سياسة طموحة للتصدي لآثار تغير المناخ عبر تنفيذ برنامج واعد في مجال الطاقة المتجددة، يهدف إلى الاستجابة لاحتياجات الطاقة بنسبة ٤٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وستصل إلى ٥٢ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وسيتم تنفيذ هذه الخطة من خلال تخصيص أكثر من ١٥ في المائة من الاستثمارات الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠، لتطوير نموذج اقتصادي جديد قليل الاعتماد على الكربون وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تعبئة رأس مال وطني واعد في مجال تمويل الطاقة النظيفة.

ظلت المملكة المغربية منذ ستينات القرن الماضي تتفاعل بشكل إيجابي مع نداءات الأمم المتحدة في موضوع نشر قوات حفظ السلام بالقارة الأفريقية. وقد ساهم المغرب في هذه القوات الأمامية بوحدة عسكرية بلغ مجموع أفرادها حوالي ٦٠٠٠٠ جندي، شمل تدخلهم ٦ مسارح عمليات في كل من أنغولا والكونغو والصومال وكوت ديفوار، ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، اللتين يوجد بهما حاليا أكثر من ٦٠٠٠ جندي مغربي. وبهذه المناسبة أعرب من جديد عن قلق المملكة المغربية العميق من تنامي الهجمات المسلحة الغاشمة على قوات حفظ السلام الأمامية، وأؤكد أن هذه الهجمات اعتداء على قيم السلام والأمن العليا للأمم المتحدة وجرائم حرب ينبغي ملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة. وإذ تشاطر المملكة المغربية قلق منظمة الأمم المتحدة إزاء هذه الاعتداءات فإنها تطالب الأمانة العامة بتعزيز التدابير الأمنية لحماية أرواح جنود السلام في مناطق النزاع وضوء هيبية المنظمة وقيمها العليا. إننا اليوم، في حاجة إلى تصور متجدد لعمليات حفظ السلام، يجعل من الدول المساهمة بقوات محورا ومن أرواح الأبرياء هدفا ومن الالتزام بالشرعية الدولية وأخلاقيات الأمم المتحدة منهجا.

تُعتبر القضية الفلسطينية من القضايا العادلة الأولى التي طُرحت على منظمة الأمم المتحدة بعد تأسيسها، غير أنها

شعب الجمهورية الدومينيكية بأعمق مشاعر التعاطف إزاء الدمار الحاصل والأعداد الكبيرة من الضحايا. ولم تُحدد بعد الأرقام الدقيقة عن الأضرار الناجمة في سان بارتليمي، وسانت مارتين، وأنغويلا، وجزر فيرجن، وتورتولا، وجزر تروكس وكايكوس، وبورتوريكو، والجمهورية الدومينيكية، ولا سيما فلوريدا وكوبا. ومع ذلك، يمكننا القول بأنه قد لحق بها أضرار كبيرة، وأن الانتعاش سيستغرق سنوات وأن الأرواح، للأسف، قد أزهقت.

ولإعطاء الدول الأعضاء فكرة عن مدى تضررنا، على الرغم من عدم وجود أرقام قطعية، يمكنني أن أقول إن الخسائر المادية الناجمة عن هذا الموسم من الأعاصير وحدها تفوق بكثير الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية الدومينيكية. وإننا كثيراً ما نُركز على الأضرار المادية ونتجاهل المعاناة الإنسانية الناجمة عن تلك الكوارث، التي تفاقمت قوتها المميتة بسبب تغير المناخ. والإحصاءات ملفتة للنظر، ولكنها لا تعبر عن آلام الضحايا وفاجعتهم برؤية هذا القدر الكبير من الدمار وضياع الكثير من جهودهم ورؤاهم وأحلامهم. ليست المنازل وحدها هي التي فُقدت، بل الديار. لقد وقعت أضرار مادية، ولكن قبل كل شيء فقد تحطمت حياة كثيرين.

ويجب أن ندرك الأخطار الكامنة في تغير المناخ، التي ازدادت أهمية في سياق جغرافيا منطقة البحر الكاريبي. إن اقتصاداتنا وطريقة حياتنا وإمكاناتنا التنموية معرضة للخطر. وضعف منطقة البحر الكاريبي والجمهورية الدومينيكية يشكل خطراً لا نستطيع أن نواجهه بمفردنا. وعلى الرغم من أن بلدنا كان محظوظاً بما فيه الكفاية بحيث لم يتكبّد خسائر بشرية خلال مرور إعصار إيرما في الآونة الأخيرة، فإننا ندرك أننا، مثل كل جزيرة في البحر الكاريبي، سنبقى دائماً عرضة لهذا النوع من الظواهر.

يدفعنا هذا الواقع مرة أخرى إلى لفت انتباه الجمعية إلى الأهمية الحاسمة لتضافر الجهود من أجل مواجهة هذه التهديدات.

وتحصين منطقة غرب الشمال الإفريقي من مخاطر الانفصال والبلقنة والتطرف والإرهاب الدولي. ونؤكد في هذا الصدد على الوضعية المساوية لسكانة مخيمات تندوف، ونحدد مطالبات المجتمع الدولي من أجل الضغط على البلد المضيف قصد احترام التزاماته الدولية والسماح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيل وإحصاء هذه السكينة تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي واستجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميغيل بارغاس مالدونادو، وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية الدومينيكية.

**السيد بارغاس مالدونادو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية):** يشرفني أن أخطب الجمعية العامة بالنيابة عن شعب وحكومة الجمهورية الدومينيكية. أود في البداية أن أعتذر بالنيابة عن السيد دانييلو مدينا سانثيث، رئيس الجمهورية الدومينيكية، على غيابه عن المناقشة، لأنه اضطر إلى العودة إلى بلدنا لمواجهة إعصار مارييا.

يتزامن اجتماعنا هذا الأسبوع مع الموسم المدمر للكوارث الطبيعية الذي ما فتئت منطقتنا تعاني منه منذ قرابة الشهر مع عواقب رهيبية. كما انتشرت الكوارث إلى المكسيك، التي ضربها زلزالان مدمران، وجنوب الولايات المتحدة، التي اجتاحتها إعصار هارفي بصورة مروعة. وتبرز أنتيغوا وبربودا في قائمة المعاناة البشرية الناجمة عن إعصار إيرما، ولا سيما بربودا، التي أثار ٩٠ في المائة من هياكلها الأساسية وفقاً لما ذكره رئيس وزرائها غاستون براون. فلم تكدر رياح إيرما المدمرة تخفت حتى وصلت مارييا، تاركة آثاراً من الدمار والموت، وموجهة ضربة مباشرة أولاً إلى دومينيكا واليوم إلى جارتها بورتوريكو، ما تسبب بقدر كبير من الدمار والضرر.

ونعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تضامننا مع بورتوريكو، التي هي أيضاً جارتنا، وكذلك مع جميع البلدان المتضررة. ويتقدم

حيويا لمواصلة تغذية شعبنا كل اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، ومن بين الأضرار الأخرى الكبيرة، دُمِرت المئات من المنازل، دون احتساب تلك التي ضربها إعصار إيرما. وأفقنا أكثر من مليون ٥٠٠ مليون دولار على عمليات الإنقاذ والإغاثة في الأشهر القليلة الماضية فقط.

ولذلك، فإننا نشعر بالقلق لأن أحداثا مماثلة، بل أشد قوة، جراء تغير المناخ، يمكن أن تعيد التنمية في بلدنا وفي بلدان أخرى من منطقة البحر الكاريبي ١٠ أعوام إلى الوراء. وإنني أقصد أنها قد تحرم شعبا كاملا من السعادة وآفاق المستقبل. وهذا ليس شيئا يمكننا أن نواصل الاستخفاف به. وفي هذا السياق، يكتسي عمل الأمم المتحدة والتضامن فيما بين بلداننا أهمية بالغة.

وباسم جميع الرجال والنساء والأطفال والمسنين الذين يشعرون باليأس تماما الآن، فإنني أحث كل واحد منا على البحث عن السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم الحكومات التي لا يمكنها القيام بشكل منفرد بإعادة بناء بلدانها في أعقاب الكوارث الطبيعية. فلنتخذ الخطوات اللازمة لتوفير تلك المعونة وكفالة وصولها إلى من هم في أمس الحاجة إليها. فهذا جزء من مسؤوليتنا باعتبارنا دولا شقيقة. وأود أيضا أن أدعو بلدان الأمم المتحدة إلى التفكير من جديد، وعلى وجه الاستعجال، في ما يجب أن نفعله من أجل مواجهة الحوادث المناخية القصوى. إن الأدلة العلمية على العلاقة بين الكوارث الطبيعية والتغيرات التي يتسبب فيها الإنسان والاحترار العالمي أدلة كافية تماما. وقد حان الوقت لكي نؤدي دورنا ونتخذ إجراء لإبطاء هذه الحوادث، وإلا فإن المستقبل سيحكم علينا لتحليلنا بانعدام المسؤولية الكامل.

ومنذ تأسيس المنظمة قبل ٧٢ عاما، ظل بلدنا عضوا مشاركا في التجربة الفريدة من نوعها في تاريخ البشرية. ومنذ ذلك الحين، ظلت الأمم المتحدة منارة تضيء الطريق صوب مستقبل مفعم بالأمل. ويجب ألا نتهاون أبدا على ذلك الطريق.

ويجبنا على التصرف بطريقة مسؤولة وموحدة للدفاع عن حياة شعبنا. وأود أن أكون في غاية الوضوح بشأن هذه النقطة. إن رسائل التضامن والمعونات الإنسانية التي تلي دائما هذه الكوارث لا تكفي. كما أنه لا يكفي التوقيع على الاتفاقات المتعلقة بتغير المناخ. فثمة حاجة ملحة وحرية للعمل بشكل متنسق على تلك الاتفاقات من أجل النهوض بمجدول أعمال موحد ووضع خطط ملموسة قيد التنفيذ.

إننا نواجه مشكلة متزايدة لا تعرف حدودا وتتطلب التعاون والتضامن فيما بيننا جميعا، ولا سيما فيما بين أكثر البلدان المتقدمة نموا وأشدّها قوة. ونواجه واقعا سيحبرنا على التصرف بأكبر قدر ممكن من روح المسؤولية إذا كنا لا نريد التأسف على العواقب. ولهذا السبب فإن بلدي يقترح مرة أخرى على الجمعية أن ننشئ صندوقا خاصا للتصدي لهذا النوع من الكوارث، وللوقاية والإنذار المبكر، سيساعدنا على إنقاذ الأرواح. وإذا كنا نريد أن نرى مثالا على الكيفية التي يمكن بها للموارد الاقتصادية أن تساعد في الحد من الأضرار الناجمة عن الظواهر الطبيعية، فإننا لا نحتاج سوى إلى أن ننظر في حالة الولايات المتحدة. فبعد الأعاصير الأخيرة، قامت حكومتها، التي لديها الموارد اللازمة، على الفور بتخصيص ١٥ بليون دولار لإعادة بناء ولاياتها المتضررة، ومن ثم وفرت لمواطنيها ما يحتاجونه من مساعدات. وعلى العكس من ذلك، لا يمكن بتاتا للمناطق المعرضة للخطر مثل منطقة الجزيرة في منطقة البحر الكاريبي أن تواجه الدمار الذي تلحقه هذه الظواهر بشعبونا وبلداننا.

وعلى سبيل المثال، انظروا إلى حالة بلدي، الجمهورية الدومينيكية. ففي هذا العام، ألحقت الظواهر الطبيعية في شكل الأمطار والفيضانات الضرر بألاف الكيلومترات من الطرق والطرق الرئيسية، مما أسفر عن خسائر كبيرة. وانهارت عشرات الجسور ودُمِرت أميال من جدران التثبيت وقنوات الري. وضاعت آلاف الأُفدنة من الأراضي الزراعية المختلطة التي تشكل عنصرا

ونحن نعلم أن الجوانب الأساسية لحضارتنا، مثل السلام والأمن والتنمية، ليست هدايا من السماء. وليست أشياء يمكننا أن نعتبرها أمرا مسلما به. بل هي ثمرة التزام فيما بين شعوبنا يجب تجديده باستمرار، ويجب علينا أن نواصل العمل من أجله. إن الجمهورية الدومينيكية ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق تلك الرؤية وبالبحث عن حلول شاملة للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي. ونحن مصممون على الإسهام بفعالية في بناء أمم متحدة أكثر ديمقراطية وتشاركية وفعالية، للمساعدة في حل المشاكل الحقيقية لشعوبنا.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٣٥.